# كوفيد-19
# وصكوك القانون التجاري الدولي:
# مجموعة أدوات قانونية
# أعدتها أمانة الأونسيترال

الأمم المتحدة

*يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من أمانة الأونسيترال على العنوان التالي:*

UNCITRAL secretariat, Vienna International Centre

P.O. Box 500, 1400 Vienna, Austria

الهاتف: 4060-26060 (1-43+)  الفاكس: 5813-26060 (1-43+)

الموقع الإلكتروني: www.uncitral.org  البريد الإلكتروني: uncitral@un.org

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

# كوفيد-19
# وصكوك القانون التجاري الدولي:
# مجموعة أدوات قانونية
# أعدتها أمانة الأونسيترال

الأمم المتحدة
فيينا، 2024

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يجوز الاقتباس من هذا المنشور أو إعادة طباعته، ولكن مع الإشارة إلى المصدر وإرسال نسخة من المنشور الذي يتضمن الاقتباس أو إعادة الطباعة.

© الأمم المتحدة، 2024. جميع الحقوق محفوظة.

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

*والروابط المؤدية إلى مواقع على الإنترنت الواردة في هذا المنشور مقدمة تيسيرا لرجوع القارئ إليها وهي دقيقة وقت صدوره. لكن الأمم المتحدة ليست مسؤولة عن استمرار دقتها بعد الإصدار ولا عن محتوى أي موقع شبكي خارجي.*

هذا المنشور صادر دون تحرير رسمي.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

# مقدمة

استجابة للتحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، اتخذت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) خطوة كبيرة نحو تيسير تكوين فهم دقيق لتأثير تلك الأزمة الصحية العالمية على القانون التجاري الدولي وكلفت الأمانة بالاضطلاع بأعمال استكشافية. وتلقت الأمانة مدخلات من العديد من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين وصاغت مجموعة الأدوات التالية المعنونة "كوفيد-19 وصكوك القانون التجاري الدولي: مجموعة أدوات قانونية أعدتها أمانة الأونسيترال".

وقد أشادت اللجنة، في دورتها السادسة والخمسين في عام 2023، بالدول المساهمة والأمانة لما أجرته من أعمال وأذنت للأمانة بنشر النص النهائي. وشجعت اللجنة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على الرجوع إلى مجموعة الأدوات، كما شجعت الأمانة على استخدامها في أنشطة التوعية والترويج التي تنفذها[1].

ويؤكد تشجيع اللجنة للدول والكيانات الأخرى على الرجوع إلى هذا المورد واستخدامه على نحو فعال في أنشطة التوعية والترويج التي تنفذها الأهمية العملية لمجموعة الأدوات في تشكيل مجتمع تجاري عالمي أكثر استنارة وقدرة على التكيف.

(1) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/78/17)، الفقرات 178 إلى 185.

# المحتويات

مقدمة..... iii
معلومات أساسية..... 1
الجزء الأول– عواقب جائحة كوفيد–19 واستجابات الدول خلال الجائحة..... 3
عواقب جائحة كوفيد–19 على التجارة الدولية..... 5
استجابات الدول والتدابير المتخذة خلال جائحة كوفيد–19 للتخفيف من الأثر على التجارة الدولية ..... 6
الجزء الثاني– صكوك الأونسيترال وكيف يمكن أن تساعد في أوقات الطوارئ العالمية ..... 13
المرونة في استخدام صكوك الأونسيترال..... 15
درجات اعتماد صكوك الأونسيترال ..... 15
تعزيز إطار قانوني تمكيني للاقتصاد الرقمي، وإطار مؤات فيما يخص المعاملات الرقمية ..... 15
دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوفير الإطار القانوني لبقائها ونجاحها أثناء حالة الطوارئ العالمية وبعدها..... 16
الحد من الآثار السلبية للإعسار من خلال وضع الأطر القانونية المناسبة لإجراءات الإعسار ..... 28
إنشاء إطار قوي لتسوية المنازعات..... 31
الجزء الثالث– توصيات للدول والأطراف المتعاقدة..... 42
الترويج لاعتماد صكوك الأونسيترال الخاصة بحالات الطوارئ العالمية ..... 43
نهج ذو شقين: (1) الحد من اضطراب التجارة؛ (2) حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة... 43

# معلومات أساسية

1- يمثل المنشـــور "كوفيد-19 وصـــكوك القانون التجاري الدولي: مجموعة أدوات قانونية أعدتها أمانة الأونسيترال" مجموعة من الحلول تتيح للدول فهم صكوك الأونسيترال وتطبيقها من أجل وضع إطار قانوني أكثر إحكاما واتساقا، مما سيؤدي بدوره إلى إعداد الدول على نحو أفضل لمواجهة حالات الطوارئ العالمية في المستقبل، مثل جائحة كوفيد-19.

2- وقد كان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير فعلا على المجتمعات والاقتصادات التي أصابتها على مستوى العالم من خلال التدابير الصـــحية الوقائية الإلزامية، مثل التباعد الاجتماعي والعزل. وتســـببت هذه التدابير في عمليات الإغلاق الشامل وإغلاق الحدود واضطرابات سلاسل الإمداد والزيادة المفاجئة في صعوبة العمليات التجارية التقليدية، من بين عواقب أخرى. وفي بعض الحالات، أدى التنفيذ العشوائي وغير الموحد لتدابير كوفيد-19 مقترنا بعدم وجود إطار قانوني قوي إلى زيادة حدة الاضطراب في الاقتصاد الناجم عن جائحة كوفيد-19.

3- وأدى التباعد الاجتماعي بين الأشخاص إلى تحول هائل في كيفية تنفيذ العمل والأعمال التجارية بسبب تدابير الإغلاق التي تمنع المنشآت التجارية من العمل خارج أماكن عملها المادية. وسارعت الدول والمؤسسات والمنشآت التجارية إلى ضمان إمكانية القيام بالعمليات عن بعد إلى أقصى حد ممكن. على سبيل المثال، في القطاعات التي كان العمل عن بعد فيها مستحيلا، تعرضت المنشآت التجارية إلى خسائر كارثية في الإيرادات، ودُفع بعضها إلى حافة الإعسار. ومع إغلاق الدول لحدودها، تعطلت سلاسل الإمداد بدرجة كبيرة، وظهرت صعوبة متزايدة في العمليات التجارية بين عشية وضحاها. وأسفر هذا الغموض الجسيم والاضطراب المفاجئ في العمليات التجارية بسبب جائحة كوفيد-19 عن تعليق العقود أو خرقها على نطاق غير مسبوق.

4- وتتكون مجموعة الأدوات هذه من ثلاثة أجزاء: يناقش الجزء الأول اســـتجابات الدول أثناء جائحة كوفيد-19 ونتائج استجابات كل منها؛ ويحلل الجزء الثاني الكيفية التي يمكن بها استخدام صكوك الأونسيترال كمجموعة من الحلول القانونية لتقليص أو منع آثار الأزمات العالمية المقبلة؛ وأخيرا، يقدم الجزء الثالث توصـــيات للدول والأطراف المتعاقدة.

5- ومن ثمَّ، يؤمل من مجموعة الأدوات أن تساعد الدول من خلال تزويدها بدليل مفيد بشأن كيفية تعزيز وتنسيق أطرها القانونية، وأن تساعد أطرافها المتعاقدة من خلال تزويدها بالآليات الممكنة التي يمكنها دمجها في عقودها لمنع أو تقليل الاضطرابات التجارية في المستقبل.

## *الجزء الأول*

# عواقب جائحة كوفيد-19
# واستجابات الدول خلال الجائحة

# عواقب جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية

6- غيرت التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19 بشدة الطريقة التي تعمل بها المنشآت التجارية وكيفية إنجاز العمل، وأحدثت تحولا جذريا بهذا الشأن في نهاية المطاف. وأصبح العمل عن بعد، أي تخفيف شرط الحضور الشخصي إلى مقر العمل، الطريقة المفترَضة للعمل والتجارة مع لزوم امتثال المنشآت التجارية للتدابير الصحية الوقائية المتصلة بكوفيد-19. وأدى ذلك إلى التعجيل بالحاجة إلى الرقمنة، حيث إن المنشآت التجارية اشترطت على الموظفين امتلاك البنية التحتية ذات الصلة في منازلهم للسماح لهم بالعمل عن بعد. وأصبح استخدام المستندات الإلكترونية والهويات الإلكترونية والمصادقة الإلكترونية أكثر أهمية حيث أصبحت الخدمات اللوجستية مشكلة بسبب تدابير الإغلاق وتعليق خدمات التوصيل. وإضافة إلى ذلك، أجبرت تدابير الإغلاق الشامل والحجر الصحي المنشآت التجارية على بيع سلعها وخدماتها عبر التجارة الإلكترونية أو عبر الإنترنت إن أمكن؛ وإلا خاطرت بتحمل نفقات غير مباشرة مستمرة دون تحقيق إيرادات. وكانت المنشآت العاملة في قطاعات معينة، التي يستحيل تقريبا بيع سلعها وخدماتها عبر الإنترنت (مثل خدمات الطبخ والسياحة)، أكثر عرضة للخطر لأنها عانت من أجل مزاولة نشاطها أو لم يكن لديها رأس المال الكافي للاستثمار في البنية التحتية الرقمية للسماح بالعمليات عبر الإنترنت.

7- وإضافةً إلى ذلك، واجهت المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المزيد من التحديات لأنها أكثر عرضة لخطر الإعسار بسبب المشاكل الناجمة عن اضطرابات سلاسل الإمداد أو تحقُّق المخاطر التجارية أو العجز عن سداد مدفوعات الديون المستحقة. وفي كثير من الحالات، يرتبط مصير أصحاب هذه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بمصير منشآتهم (على سبيل المثال، من خلال تقديم ضمانات شخصية إلى المصارف أو مؤسسات الائتمان لتمويل عملياتهم التجارية)، ما يعني أن هؤلاء الأشخاص يواجهون الإفلاس الشخصي إضافةً إلى الإعسار التجاري. وفي الدول التي تشكل فيها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من المنشآت التجارية أو أصحاب العمل، يمكن لفشل هذه المنشآت التجارية أن يؤثر بدرجة كبيرة على سبل عيش شريحة كبيرة من المجتمع.

8- ولا ينطبق الإعسار على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فحسب، بل ينطبق أيضا على المنشآت الكبيرة أو العالمية. ومع الفرض المفاجئ للعديد من التدابير لمنع العمليات التجارية، سرعان ما أصبحت المنشآت التجارية التي كانت بالفعل على حافة الإعسار أو كانت تعمل بهامش ضيق عرضة لإجراءات الإعسار القانونية ضدها.

9- وعلى نطاق أوسع، كان للتدابير التي اتخذتها الدول لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19 آثار خطيرة على التجارة العالمية ككل. فعلى مر السنين، سمحت العولمة ونظام التجارة الدولية الليبرالي بتطوير سلاسل الإمداد عبر الحدود، حيث يُتحصل على أجزاء مختلفة من جميع أنحاء العالم. ومع تقييد الدول السفر عبر الحدود وسنّها قوانين ولوائح للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، تعطلت سلاسل الإمداد بشدة حيث عجزت الأطراف المتعاقدة عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية (سواء رأسيا أو أفقيا) على امتداد سلسلة الإمداد. ويمكن أن يؤدي التأخير من جانب مورِّد واحد

بسهولة إلى مزيد من الإخلال بالعقود على امتداد السلسلة حيث تسعى الأطراف جاهدة للوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

10- ومن نتائج عدم الموثوقية تلك في التدفقات التجارية ازدياد المنازعات بسبب انتهاكات العقود. وستعجز الأطراف المتعاقدة، إذا لم تُشترَع قوانين مؤقتا لمنع نشأة المنازعات التجارية بسبب جائحة كوفيد-19، عن أداء عقودها بسهولة مقارنةً بأوقات ما قبل الجائحة، ومن ثمَّ ستصبح عرضة للعقوبات التعاقدية أو المنازعات الخلافية. ويمكن لاقتران الاضطرار إلى العمل في مناخ اقتصادي غير يقيني وغير قابل للتنبؤ به بمواجهة عقوبات تعاقدية أو دعاوى قضائية محتملة قد تعرض المنشأة التجارية للخطر أن يشكل تهديدا خطيرا لمستقبل التجارة العالمية إذا لم تُتخذ تدابير لتدارك هذا الوضع.

## استجابات الدول والتدابير المتخذة خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الأثر على التجارة الدولية

11- توخيا للحد من العواقب السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، اتخذت الدول تدابير عديدة للتخفيف من حدة الوضع الذي تواجهه المنشآت التجارية. ويمكن تصنيف هذه التدابير عموما إلى الفئات التالية: (أ) تدابير لتمكين المنشآت التجارية من العمل عن بعد بأكبر قدر ممكن من الفعالية؛ (ب) تدابير للتقليل من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 أو إيقافه؛ (ج) تدابير لمساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومساعدة الأطراف المتعاقدة على الحد من المنازعات قدر الإمكان.

12- وأُرسل استبيان عام إلى الدول لمعرفة استجاباتها لجائحة كوفيد-19. ويتبين من استعراض هذه الاستجابات أن بعض الدول اتخذت تدابير مشتركة للتصدي للجائحة. ويمكن الاطلاع على موجز لهذه التدابير المشتركة الرئيسية أدناه:

## ملخص ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19[2]

| *التدبير* | *البيان* | *أمثلة* |
|---|---|---|
| رقمنة التجارة: قبول العمليات الإلكترونية عوضا عن العمليات الحضورية | المشاركة عن بعد/الافتراضية/ عبر الإنترنت في الاجتماعات (وفقا لما يقتضيه القانون أو بموجب القواعد المنطبقة) عوضا عن الحضور الشخصي. | **النمسا:** المشاركة في جلسات الاستماع المتعلقة بالإجراءات المدنية أو الإعسار باستخدام التكنولوجيا الحديثة<br>**إندونيسيا:** دعم عقد اجتماعات المساهمين في الشركات العامة وإعداد التقارير عنها إلكترونيا<br>**إيطاليا:** المشاركة عن بعد في جلسات المحاكم<br>**مالطة:** عقد الاجتماعات العمومية السنوية في شكل افتراضي<br>**الاتحاد الروسي:** إمكانية عقد اجتماعات المساهمين العمومية عبر الإنترنت دون تحديد مكان معين لعقدها<br>**سنغافورة:** السماح للشركات والمنظمات الأخرى بعقد اجتماعات بالوسائل الإلكترونية<br>**السويد:** قانون مؤقت لتيسير (أ) عقد اجتماعات عمومية للمساهمين في الشركات وأعضاء الجمعيات دون حضور المساهمين أو الأعضاء شخصيا، (ب) المشاركة بالوكالة، (ج) السماح بالتصويت عن طريق البريد، (د) السماح بعقد الاجتماعات العمومية رقميا (عبر الإنترنت أو الهاتف، وما إلى ذلك) و/أو عن طريق البريد فقط<br>**سويسرا:** نص المرسوم المعني بخدمات التصديق في مجال التوقيعات الإلكترونية والتطبيقات الأخرى المتعلقة بالشهادات الرقمية على الإعفاء من الالتزام بالحضور شخصيا أثناء جائحة كوفيد-19. |
| | التكافؤ الوظيفي بين المستندات الإلكترونية والمستندات المادية | **الأرجنتين:** منح إذن مؤقت بقبول وثائق المنشأ استثنائيا في شكل إلكتروني للاعتماد ولتحديد منشأ السلع المستوردة. عدم الإلزام بتقديم الصيغة الأصلية لمصلحة الجمارك<br>**اليابان** :تقديم توضيح بشأن تفسير خدمات التعاقد الإلكتروني |
| | إتاحة التوقيعات الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني | **النمسا:** توسيع نطاق قانون التوثيق الإلكتروني ليشمل جميع المعاملات والعمليات التي تتطلب الاستعانة بكاتب عدل<br>**الولايات المتحدة الأمريكية:** سمحت دائرة ضريبة الدخل باستخدام التوقيعات الرقمية (بما في ذلك صور التوقيعات الممسوحة ضوئيا/المصورة فوتوغرافياً) لبعض استمارات الدائرة التي يجب حفظها يدويا. |
| الاشتراء العمومي | تعديل الإجراءات | **تشيكيا:** إصدار توصيات بشأن وضع إجراءات أقصر للمناقصات<br>**إيطاليا:** تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعقود العامة |

(2) انظر مجموعة ردود الدول المتاحة علنا على استبيان أمانة الأونسيترال بشأن التدابير التي اتخذتها الدول للتغلب على عواقب جائحة كوفيد-19 العالمية، الرابط: https://uncitral.un.org/en/content/crisis-impact-international-trade-law-covid-19-and-beyond.

**ملخص ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 *(تابع)***

| *التدبير* | *البيان* | *أمثلة* |
|---|---|---|
| تقديم المساعدة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة | الامتيازات والإعفاءات الضريبية | • **الأرجنتين:** التنازل مؤقتا عن رسوم التصدير للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (60 يوما)<br>• **إندونيسيا:** إعفاءات ضريبية تصل إلى 50 في المائة لمنشآت تجارية مختارة حددتها الحكومة حتى كانون الأول/ديسمبر 2020<br>• **قيرغيزستان:** يُسمح لدافعي الضرائب بتقديم طلبات لتأجيل المدفوعات أو تقسيطها عن مبلغ المتأخرات الضريبية الناجمة عن القوة القاهرة دون الحاجة إلى تقديم مستندات بضمان بنكي لمدة تصل إلى سنة واحدة<br>• **الاتحاد الروسي** :تأجيل سداد جميع الضرائب (باستثناء ضريبة القيمة المضافة) لمدة ستة أشهر لصناعات مختارة |
| | مساعدة/إعانات مالية مباشرة | • **أرمينيا:** مساعدة لمرة واحدة بقيمة 10 في المائة من إجمالي مبيعات السلع والخدمات المقدمة في الربع الأول من عام 2020، بما لا يتجاوز ضعف الحد الأدنى للأجور<br>• **سلوفاكيا:** الإعانات المقدمة لتغطية التكاليف الثابتة إذا سجل رائد أعمال في قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية انخفاضا في حجم الأعمال بنسبة 30 في المائة على الأقل في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019<br>• **السويد:** تنفيذ خطة تعويض للمشاريع التي تعرضت لخسائر في حجم المبيعات بسبب كوفيد-19 |
| | القروض | • **أنغولا:** إتاحة خطوط ائتمان لتمويل (أ) مشتريات تعاونيات الأسر المنتجة والمنشآت التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة؛ (ب) جمعيات التمويل البالغ الصغر والمدارس الميدانية ومصارف الائتمان المجتمعية<br>• **أرمينيا:** تقديم قروض إلى شركات في قطاعات معينة<br>• **إيطاليا:** تنفيذ وقف عام للقروض الممنوحة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، تعليق سداد أقساط الرهن العقاري والإبقاء على خطوط الائتمان أو غير ذلك من أشكال التمويل المصرفي<br>• **الأردن:** بدء برامج مالية بحدود قصوى لأسعار الفائدة؛ والحصول على أموال قابلة للإقراض لتمويل رأس المال العامل ومصروفات التشغيل |

**ملخص ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 *(تابع)***

| *التدبير* | *البيان* | *أمثلة* |
|---|---|---|
| | | • **الاتحاد الروسي:** تقديم قروض منخفضة الفائدة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة<br>• **تايلند:** قدمت قروضا بشروط ميسرة بإجمالي 20 مليار بات للمؤسسات المالية بسعر فائدة قدره 0,01 في المائة سنويا. وأتاحت هذه القروض لتلك المؤسسات تقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وخُصِّصت كذلك تدابير مالية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والأفراد. ضمان قرض يزيد عن 10 مليارات بات للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما في ذلك الأفراد والموظفين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة.<br>• **الولايات المتحدة:** قُدمت 7 مليارات دولار إلى إدارة المنشآت الصغيرة الأمريكية في شكل قروض للمساعدة في حالات الكوارث لتقديمها إلى المنشآت الصغيرة |
| | تأجيل سداد القروض المقدمة | • **الأردن:** السماح للمصارف بتأجيل الأقساط المستحقة على التسهيلات الائتمانية غير المسدَّدة الممنوحة لعملائها<br>• **سلوفاكيا:** إلزام المصارف وفروع المصارف الأجنبية بتأجيل المدفوعات لمدة تصل إلى تسعة أشهر بناء على طلب المقترض. وأُلزِمت شركات الإقراض الأخرى (غير المصرفية) أن تؤجلها لمدة ثلاثة أشهر، مع إمكانية قيام المقترض بتمديد هذا التأجيل لمدة ثلاثة أشهر أخرى. |
| تعديل نظم الإعسار للحد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 أو تعليقها | نظم الإعسار المبسطة | • **سنغافورة:** استحداث برنامج مبسط للإعسار يسمح بإعادة هيكلة الديون وإنهاء الإجراءات بتكلفة منخفضة وسرعة وكفاءة |
| | تعديل قوانين وإجراءات الإعسار | • **أرمينيا:** رفع عتبة إعلان الإفلاس مؤقتا من مليون إلى مليوني درام أرميني<br>• **النمسا:** تمديد المواعيد النهائية لتقديم الطلبات من جانب المدينين؛ وتعليق تقديم الدائنين لطلبات الإعسار<br>• **تشيكيا:** تعليق واجب المدينين/الدائنين المتعلق بتقديم طلب الإعسار؛ وتمديد المواعيد النهائية لطلبات المدينين<br>• **الهند:** رفع عتبة التخلف عن السداد؛ وتعليق بدء عملية تسوية إعسار الشركات لمدة ستة أشهر (مُدِّدت لاحقا ثلاثة أشهر أخرى) |

**ملخص ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 *(تابع)***

| *التدبير* | *البيان* | *أمثلة* |
|---|---|---|
| | | • **إسرائيل:** تجميد إجراءات التحصيل وعدم السماح لمكاتب الإنفاذ إلا بإجراء عمليات تحصيل محدودة في حالات استثنائية<br>• **إيطاليا:** تجميد عام لتقديم طلبات الإفلاس مع بعض الاستثناءات<br>• **قيرغيزستان:** تعليق بدء عملية الإفلاس من قبل هيئات الدولة فيما يتعلق بالكيانات التجارية التي تظهر عليها علامات الإعسار بسبب الظروف المتعلقة بانتشار كوفيد-19<br>• **مالطة:** تعليق حق الدائنين في تقديم طلب إعسار ووقف الإجراءات في الدعاوى المرفوعة بعد 16 آذار/مارس 2020. استحداث وقف لمدة 4 أشهر، قابل للتمديد حتى 12 شهرا لتزويد الشركات بـ"متنفَّس".<br>• **الاتحاد الروسي:** تجميد إفلاس بعض الأشخاص الاعتباريين ورواد المشاريع من الأفراد الذين يقومون بأعمال تجارية في الصناعات الأكثر تضررا من الجائحة والمنظمات الاستراتيجية والنظامية<br>• **سنغافورة:** زيادة مؤقتة في العتبة النقدية لإفلاس الشركات وإعسار الشركات وإطالة الفترة القانونية للاستجابة لمطالب الدائنين |
| | تعديل قوانين وإجراءات الإعسار | • **سويسرا:** تعليق مؤقت لإجراءات الإنفاذ وتمديد وقف إعادة هيكلة الديون من 4 أشهر إلى 8 أشهر<br>• **الولايات المتحدة:** زيادة حد الديون بموجب قانون إعادة تنظيم المنشآت الصغيرة لعام 2019 من 2,7 مليون دولار إلى 7,5 ملايين دولار للمنشآت الصغيرة التي اختارت إعادة الهيكلة بموجب الفصل 11 من قانون الإفلاس |
| التشريعات التي تؤثر على العلاقات التعاقدية | الإعفاء من الإجراءات القانونية وإجراءات الإنفاذ للأفراد والشركات غير القادرين على أداء الالتزامات التعاقدية | • **إيطاليا:** التزام عام بإعادة التفاوض بشأن العقود استنادا إلى مبدأ "حسن النية في تنفيذ العقد"، الذي يمكن أن يأخذ في الاعتبار أيضا الظروف المتغيرة التي لم تكن معروفة للأطراف في الأصل<br>• **سنغافورة:** الإعفاء من الالتزامات التعاقدية لعقود معينة (مثل عقود الإنشاء أو عقود التوريد)<br>• **تركيا:** تقييم كوفيد-19 في نطاق مادة "القوة القاهرة" في العقود؛ ومنح وقت إضافي للمؤسسات لإنجاز أعمالها والوفاء بمسؤولياتها |

**ملخص ردود الدول بشأن التدابير المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19 *(تابع)***

| *التدبير* | *البيان* | *أمثلة* |
|---|---|---|
| | تحديد أسعار الفائدة | • **النمسا:** فائدة محدودة على المتأخرات وعلى استبعاد الغرامات التعاقدية<br>• **تشيكيا:** قصر المدفوعات المتأخرة للديون النقدية على الفائدة القانونية للتخلف عن السداد |
| | تعليق تحديد الفترات/تمديد الفترات الإجرائية والمواعيد النهائية | • **إيطاليا:** تعليق الآجال المحددة للإجراءات مؤقتا<br>• **لبنان:** تعليق المواعيد النهائية القانونية والقضائية والتعاقدية |

13- ويسلط الملخص أعلاه الضوء على التأثير المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 على الدول والأطراف المتعاقدة على حد سواء. ومن هذا المنطلق، ينظر القسم التالي في كيفية تطبيق صكوك الأونسيترال للتخفيف من الأثر السلبي الذي قد تسببه الأزمات العالمية ذات الطبيعة والحجم المماثلين في المستقبل.

## *الجزء الثاني*

# صكوك الأونسيترال
# وكيف يمكن أن تساعد في أوقات الطوارئ العالمية

# المرونة في استخدام صكوك الأونسيترال

14- يمكن أن تنطبق صكوك الأونسيترال بطرق عديدة لمساعدة الدول والأطراف المتعاقدة أثناء حالات الطوارئ العالمية، تبعا للإطار القانوني القائم للدولة ودرجة اعتمادها لصكوك الأونسيترال. ويمكن تحديد درجة الاعتماد استنادا إلى عاملين هما: (أ) عدد صكوك الأونسيترال المعتمدة، (ب) ما إذا كانت أي تعديلات قد أُدخلت على صك الأونسيترال المذكور لدى اعتماده.

## درجات اعتماد صكوك الأونسيترال

| | | | |
|---|---|---|---|
| اعتمدت الدول صكوك الأونسيترال بالكامل دون تعديلات. | اعتمدت الدول بعض صكوك الأونسيترال و/أو قد أدخلت تعديلات أو تحفظات. | لم تعلن الدول رسميا أنها اعتمدت صك الأونسيترال، ولكن تشريعات تلك الدول مطابقة/مماثلة تقريبا لصك الأونسيترال. | لم تعتمد الدول صكوك الأونسيترال. |

15- وسيتوقف مدى قدرة الدولة على الاستفادة من صكوك الأونسيترال في أوقات الأزمات أو الطوارئ العالمية على درجة تنفيذ صكوك الأونسيترال ذات الصلة. ومع ذلك، فإن الدول التي لم تعتمد سوى أجزاء معينة من صكوك الأونسيترال التشريعية ذات الصلة، أو لم تعتمد أيا منها، لا تزال قادرة على الاستفادة من التوجيه والمشورة المقدَّمين في الصكوك ذات الطابع التعاقدي التي اعتمدتها الأونسيترال، أو التوصيات المصوغة في الأدلة التشريعية التي نشرتها. وإضافة إلى ذلك، يجوز للدول أن تستخدم مختلف الأحكام النموذجية والأدلة التشريعية التي اعتمدتها الأونسيترال لصوغ سياساتها.

16- ولا يزال بوسع الأطراف المتعاقدة التي تعمل في دول لم تعتمد صكوك الأونسيترال أو اعتمدت جزءا منها فقط أن تستفيد من بعض صكوك الأونسيترال التعاقدية التي لا تتطلب إجراءات تشريعية من الدول، مثل قواعد الأونسيترال للتحكيم والوساطة في تسوية المنازعات.

17- وتناقش الأقسام التالية كيف يمكن للدول أو الأطراف المتعاقدة استخدام مختلف صكوك الأونسيترال فيما يتعلق بالجزء الأول المتعلق بعواقب جائحة كوفيد-19، وكيف استخدمت الدول الأدوات القانونية للحد من الآثار السلبية.

## تعزيز إطار قانوني تمكيني للاقتصاد الرقمي، وإطار مؤات فيما يخص المعاملات الرقمية

*الاقتصاد الرقمي ومنع الاضطراب الفوري للتجارة الدولية*

18- قد يحول اعتماد صكوك الأونسيترال دون حدوث اضطراب فوري في التجارة بسبب عمليات الإغلاقين الشامل والإلزامي من خلال إتاحة إنشاء الإطار القانوني اللازم لعمل الوكالات الحكومية والقطاع الخاص رقميا. وكما يتبين من الجزء الأول، شرعت الدول في اعتماد تدابير العمليات عن بعد لضمان استمرار العمليات التجارية قدر الإمكان. وقد وفرت صكوك الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية إنشاء إطار تشريعي لتيسير استخدام الوسائل الإلكترونية للقيام بأنشطة تجارية لاورقية عبر الحدود. ولا يزال أول معيار للأونسيترال بشأن قانون التجارة الإلكترونية، وهو قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)[3]، أكثر المعايير اشتراعا. ويضع قانون التجارة الإلكترونية قواعد تكفل المساواة في المعاملة بين المعلومات الإلكترونية والورقية، والاعتراف القانوني بالمعاملات والعمليات الإلكترونية، التي تستند إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية والتكافؤ الوظيفي والحياد التكنولوجي.

19- وقد تبيَّن أن التطورات المستمرة في التجارة الإلكترونية ضرورية لضمان عمل الاقتصاد الرقمي داخل الدولة حيث إن جائحة كوفيد-19 أجبرت العديد من الدول على أن تأمر بدرجات مختلفة من التدابير لمنع انتشار الفيروس وتثقل كاهل نظم الرعاية الصحية. ومنذ اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية في عام 1996، اعتُمدت تشريعات مستندة إليه أو متأثرة به في 83 دولة وما مجموعه 163 ولاية قضائية حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويتيح اعتماد الدول لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، إلى جانب صكوك الأونسيترال الأخرى المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)[4]، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)[5]، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2018)[6]، أداء الاقتصاد الرقمي لوظائفه.

20- وتُعتبر جهود الرقمنة التي تدعمها صكوك الأونسيترال للتجارة الإلكترونية ضرورية، ليس فقط للدول ولكن أيضا للأطراف المتعاقدة من أجل منع الاضطراب الفوري للتجارة. ومع اعتماد الدول لصكوك الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، يمكن للأطراف المتعاقدة أن تعول على هذه الصكوك من أجل حسن سير التجارة في المجال الرقمي. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 1 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية على أن تنطبق الاتفاقية على استخدام الخطابات الإلكترونية في سياق تكوين أو تنفيذ

(3) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع (1996) ومع المادة الإضافية 5 مكررا بصيغتها المعتمدة في عام 1998* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.V.4).

(4) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية مع دليل الاشتراع (2001)* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.V.8).

(5) *اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية*، United Nations, *Treaty Series*, vol. 2898, p. 3.

(6) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2018).

عقد، مما يؤدي إلى انطباق واسع النطاق على العقود. ولذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة الاعتماد على الخطابات الإلكترونية في تكوين العقد وتنفيذه، وهو أمر مهم في الأزمات التي قد تتعطل فيها الخدمات البريدية العادية، كما يتضح من حالات متعددة من خدمات التوصيل التي تأخرت عملياتها بسبب تفشي كوفيد-19 في مراكز الإرسال و/أو المراكز اللوجستية.

21- وقد لاحظت الأونسيترال بالفعل أهمية وجود إطار قانوني تمكيني للمعاملات الرقمية في الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19. وفي عام 2020، عقدت اللجنة سلسلة من حلقات النقاش بشأن "نصوص الأونسيترال والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها"، نوقشت فيها مواضيع مثل "تحديد الهوية والتوثق في الاقتصاد الرقمي" و"الاقتصاد الرقمي وتمويل التجارة"[7]. وركزت هذه المناقشات على الكيفية التي عجلت بها جائحة كوفيد-19 بالحاجة إلى الانتقال إلى التجارة عبر الإنترنت وكيف يمكن لصكوك الأونسيترال، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، أن تكون ممكِّناً قانونياً للتجارة اللاورقية. وأشير إلى العمل الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022)[8] لإرساء الثقة في المعاملات التي تُجرى عن بعد. وسلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى تحديث قانون المدفوعات الإلكترونية، لا سيما من حيث الشمول المالي وفي الاقتصادات النامية. ومن ثمَّ، فإن اعتماد صكوك الأونسيترال للتجارة الإلكترونية يمكن أن يساعد على مواءمة الإطار القانوني للمعاملات الرقمية، مما سيساعد على تعزيز استخدام المعاملات الرقمية وقبولها بين الدول والأطراف المتعاقدة.

### *إتاحة التوقيعات الإلكترونية*
### *والتوثيق الإلكتروني*

22- كانت إتاحة التوقيعات الإلكترونية وقبولها بدلا من التوقيعات الكتابية تدبيرا رئيسيا اتخذته الدول للحفاظ على سير العمليات التجارية قدر الإمكان على الرغم من عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر. وأدى عدم الاعتراف القانوني بالتوقيعات الإلكترونية إلى استحالة تنفيذ العديد من المعاملات التجارية بطريقة قابلة للإنفاذ قانونا أثناء الجائحة. وحال ذلك أيضا دون إصدار الوثائق والسجلات الرسمية اللازمة في التجارة الدولية. وكان موضوع قبول التوقيعات الإلكترونية مصدر قلق للأونسيترال على مدى أكثر من ثلاثة عقود، واعتُمد نصان مخصصان، هما قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. ويهدف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى إتاحة استخدام التوقيعات الإلكترونية وتيسيره من خلال وضع معايير للموثوقية التقنية لأغراض التكافؤ بين التوقيعات الإلكترونية والتوقيعات اليدوية. ولذا يمكن أن يساعد قانون الأونسيترال النموذجي

(7) UNCITRAL, *Virtual Panel Series: UNCITRAL Texts and COVID-19 Response and Recovery – 8 to 9 and 13 to 16 July 2020*، الرابط: https://uncitral.un.org/en/COVID-19-panels.

(8) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2023).

بشأن التوقيعات الإلكترونية الدول على وضع إطار تشريعي حديث ومنسق ومنصف لمعالجة المعاملة القانونية للتوقيعات الإلكترونية معالجة فعالة وإضفاء اليقين على وضعها.

23- ونشأت عن زيادة استخدام تقنيات التوثيق الإلكترونية كبدائل للتوقيعات الخطية وغيرها من إجراءات التوثيق التقليدية الحاجة إلى إيجاد إطار قانوني محدد لخفض عدم التيقن فيما يتعلق بالمفعول القانوني الذي قد ينتج عن استخدام الوسائل الإلكترونية. واستجابةً لتلك الاحتياجات، يستند قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية إلى المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المادة 7 من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية فيما يتعلق بأداء وظيفة التوقيع في بيئة إلكترونية باتباع نهج محايد من الناحية التكنولوجية يتجنب تفضيل استخدام أي تكنولوجيا أو عملية محددة. وهذا يعني، في الممارسة العملية، أن التشريعات المستندة إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية يمكن أن تعترف بكل من التوقيعات الرقمية القائمة على الترميز (مثل مرافق المفاتيح العمومية) والتوقيعات الإلكترونية التي تستخدم تكنولوجيات أخرى. ولتلك المرونة أهمية بالغة لضمان أن يستوعب القانون التكنولوجيات الحالية والمقبلة التي تدعم التوقيعات الإلكترونية.

24- وأخيرا، في تموز/يوليه 2022، اعتمدت الأونسيترال قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود. ويوفر هذا القانون مجموعة من الأحكام التشريعية النموذجية التي تمكِّن قانونا من استخدام خدمات إدارة الهوية لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عبر الإنترنت وكذلك استخدام خدمات الثقة لتوفير ضمانات بشأن جودة البيانات في شكل إلكتروني. ومع انتقال المزيد من الدول والأطراف المتعاقدة نحو رقمنة العمليات، تصبح الثقة في الهوية الرقمية أكثر أهمية مع زيادة عدد عمليات تبادل البيانات[9]. وعليه، فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود هو إضافة مرحَّب بها في تعزيز الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي، ثبت أنها حاسمة الأهمية لعمل التجارة والخدمات خلال جائحة كوفيد-19، وربما فيما يخص حالات الطوارئ في المستقبل.

### *رقمنة قطاع تسوية المنازعات*
### *وتسوية المنازعات عبر الإنترنت*

25- يمكن للدول أن تستفيد من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل في مجال تسوية المنازعات حيث تتبقى مسائل متعلقة بقبول التوقيع الإلكتروني وقرارات التحكيم الإلكترونية[10]. وفي حالة تسوية المنازعات عبر الإنترنت، تقدم ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية

(9) انظر أيضا تقرير الأونكتاد بشأن الاقتصاد الرقمي لعام 2021، الذي يقر بزيادة تدفقات البيانات عبر الحدود. *Digital Economy Report 2021: Cross-border data flows and development: For whom the data flow* (United Nations publication UNCTAD/DER/2021).

(10) يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي للأونسيترال للاطلاع على مزيد من التطورات.

المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (2016)[11] إرشادات بشأن الكيفية التي يمكن بها لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر أن تساعد الأطراف المتعاقدة على تسوية منازعاتها على نحو عادل وشفاف وفعال. ومن شأن تنفيذ نظام قوي لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر أن يعزز إنشاء اقتصاد رقمي شامل ويطمئن المنشآت التجارية والمستهلكين إلى أن المنازعات الناشئة عن المعاملات بالاتصال الحاسوبي المباشر يمكن حلها بسرعة وكفاءة[12].

## *بيئة التجارة اللاورقية والسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل*

26- أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل أنشطة الشحن، ومن ثم فقد أُثِّرت على سلاسل الإمداد في جميع أنحاء العالم. وكما أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[13]، فقد أثّر الشحن المادي للبضائع على توافر المستندات المصاحبة لهذه السلع، مثل سندات الشحن القابلة للتداول[14]. وإذا ما أتيحت في شكل إلكتروني سنداتُ الشحن القابلة للتداول وغيرها من المستندات القابلة للتحويل التي يشيع استخدامها في النقل واللوجستيات في التجارة الدولية، فقد تكون مفيدة للغاية في تيسير التعامل التجاري الإلكتروني، مثلا عن طريق تحسين سرعة النقل وتعزيز أمنه، مما يتيح إعادة استخدام البيانات وأتمتة بعض المعاملات عن طريق "العقود الذكية". وقد صمم قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل خصيصا لإتاحة التكافؤ الوظيفي بين السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل ونظيراتها المادية، وذلك بإزالة التمييز بين الشكلين المادي والإلكتروني وتعزيز الحياد التكنولوجي في قبول السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل.

27- ووفقًا لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، يكون السجل الإلكتروني القابل للتحويل معادلاً من الناحية الوظيفية للمستند أو الصك القابل للتحويل إذا تضمَّن ذلك السجل المعلومات التي كان يُشترط أن يتضمَّنها المستند أو الصك القابل للتحويل، واستُخدمت طريقة موثوقة لتحقيق ما يلي: (أ) تبيان أنَّ ذلك السجل الإلكتروني هو السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ (ب) جعل ذلك السجل الإلكتروني قابلا للخضوع للسيطرة منذ إنشائه حتى انتهاء مفعوله أو صلاحيته؛ (ج) حفظ سلامة السجل الإلكتروني. والسيطرة مفهوم أساسي في القانون النموذجي لأنها تمثل المعادل الوظيفي لحيازة المستند أو الصك القابل للتحويل.

(11) *ملاحظات تقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، 2016، الملحق رقم 17* (A/71/17)، المرفق الأول.

(12) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/77/17)، الفقرة 222. تواصل اللجنة المشاركة في المنصة العالمية الشاملة للابتكار القانوني بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت (iGlip)؛ وانظر أيضا الإطار التعاوني الذي أنشأه منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لتسوية المنازعات عبر الإنترنت بين المنشآت التجارية عبر الحدود (إطار تسوية المنازعات عبر الإنترنت) والذي صيغ على غرار نص الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات عبر الإنترنت؛ ولمزيد من المعلومات، انظر: https://www.apec.org/SELI/Overview.

(13) UNCTAD, *COVID-19 and International Sale of Goods: Contractual Devices for Commercial Risk Allocation and Loss Prevention, 2023* (United Nations publication, Transport and Trade Facilitation Series), p. 20.

(14) المرجع نفسه، الفقرة 28.

وعلى وجه الخصوص، يُستوفى شرط السيطرة في سياق استخدام سجل إلكتروني قابل للتحويل إذا استُخدمت طريقة موثوقة من أجل ما يلي: (أ) تحقيق سيطرة حصرية لشخص ما على ذلك السجل الإلكتروني القابل للتحويل؛ (ب) تبيان أنّ ذلك الشخص هو الشخص المسيطر على السجل.

28- وعلاوة على ذلك، يتيح قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إدراج معلومات إضافية في السجل الإلكتروني القابل للتحويل قد لا تُدرَج في المستند أو الصك الورقي القابل للتحويل. ويقدم القانون النموذجي أيضا توجيهات بشأن تقييم موثوقية الطريقة المستخدمة لإدارة السجل الإلكتروني القابل لتحويل وبشأن تغيير الواسطة (من الواسطة الإلكترونية إلى الورقية والعكس)، من بين أمور أخرى. وأخيرا، يهدف القانون النموذجي إلى تيسير استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل عبر الحدود من خلال دعم مبدأ عدم التمييز ضد المنشأ الأجنبي للسجل الإلكتروني القابل للتحويل أو استخدامه في الخارج. ولا يؤثر القانون النموذجي بأيِّ شكل من الأشكال على القانون القائم المنطبق على المستندات أو الصكوك القابلة للتحويل، والمشار إليه بصفة "القانون الموضوعي" ويتضمن قواعد متعلقة بالقانون الدولي الخاص.

29- وتسمح المادتان 17 و18 من القانون النموذجي بالاستعاضة عن السجل الإلكتروني القابل للتحويل بنسخة مادية (أو العكس) عندما تقتضي الظروف ذلك. فتنص المادة 17 (1) على أنه "يجوز أن يحل سجل إلكتروني قابل للتحويل محل مستند أو صك قابل للتحويل إذا استخدمت طريقة موثوقة لهذا الغرض"، وتنص المادة 17 (3) كذلك على أنه عند إصدار مستند إلكتروني قابل للتحويل، يعطل المستند المادي القابل للتحويل ولا يعود له أي مفعول أو صلاحية". وتنص المادة 18 على عكس ذلك، أي الاستعاضة عن سجل إلكتروني بمستند أو صك مادي. وتتيح هذه المواد للأطراف المتعاقدة المرونة في تغيير الطابع المادي للمستند ليناسب احتياجاتها وأغراضها، لا سيما إذا كانت بحاجة إلى التعامل مع حالات الطوارئ أو الحالات غير المتوقعة.

30- وتروج غرفة التجارة الدولية للقانون النموذجي كأداة تشريعية رئيسية لتيسير التجارة اللاورقية. وقد أدرجت مبادرة المعايير الرقمية لغرفة التجارة الدولية، التي تهدف إلى تنسيق بيئة التجارة الرقمية[15] على وجه التحديد القانون النموذجي كعامل تمكين لرقمنة التجارة للدول. وتروج غرفة التجارة الدولية لاعتماد القانون النموذجي على نطاق واسع من خلال صفحة شبكية مكرسة له تحتوي على مواد وأدلة قانونية تدعم الإصلاح التشريعي[16]. علاوة على ذلك، نشرت مبادرة المعايير الرقمية لغرفة التجارة الدولية "مجموعة أدوات معيارية للتجارة اللاورقية العابرة للحدود"، وأدرجت القانون النموذجي كمرجع رئيسي يساعد الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد على الاندماج في النظام الإيكولوجي[17]. ويسلط عمل الغرفة والدفعة التي تقدمها للقانون النموذجي الضوء على القانون النموذجي بوصفه ركيزة أساسية في عمل الاقتصاد الرقمي بالنسبة إلى التجارة الدولية.

31- وإضافة إلى ذلك، يشمل القانون النموذجي أيضا إدراج المعلومات الدينامية، بما في ذلك أتمتة العقود،

(15) ICC, *The ICC Digital Standards Initiative*، الرابط: https://www.dsi.iccwbo.org/.

(16) ICC, *Policymakers*، الرابط: https://www.dsi.iccwbo.org/policymakers.

(17) ICC, *Standards Toolkit for Cross-border Paperless Trade*، الرابط: https://iccwbo.org/news-publications/policies-reports/standards-toolkit-for-cross-border-paperless-trade/#anchor-download.

المعروفة أيضا باسم "العقود الذكية"، أي الوامج النصية التي تسمح بإبرام العقد أو تنفيذه تلقائيا عند استيفاء شروط محددة. ويجوز استيفاء هذه الشروط المحددة من خلال إحالة العقد الذكي إلى البيانات الوصفية (مثل علامات تحديد الموقع الجغرافي) وهو أمر مسموح ومعترف به أيضا بموجب المادة 6 من القانون النموذجي. ومن الأمثلة على ذلك النقل التلقائي لحيازة السجل الإلكتروني القابل للتحويل وبدء تحويل الأموال عندما يصل النظام العالمي لتحديد المواقع الخاص بالسفينة إلى إحداثيات معينة (أي أن السفينة وصلت إلى الميناء بنجاح). ويوفر الاعتراف القانوني بأتمتة العقود، وهو موضوع يتناوله حاليا فريق الأونسيترال العامل الرابع (التجارة الإلكترونية)، للأطراف المتعاقدة أشكالا بديلة للتعاقد أثناء الأزمات[18].

32- وتعدُّ فعالية الاقتصاد الرقمي خطوة أساسية للعمل الفعال للدول في الحالات التي يحدث فيها اضطراب تجاري شديد. ودفعت جائحة كوفيد-19 العديد من الدول إلى سن تدابير لمنع انتشار الجائحة، وغالبا ما وضعت هذه التدابير موضع التنفيذ في غضون فترة قصيرة للغاية. واضطرت المؤسسات الرئيسية للدول، مثل الوحدات الإدارية والمصارف الوطنية، وما إلى ذلك، إما إلى تعليق خدماتها أو تخفيض ساعات عملها، مما تسبب في تأخرات في التجارة والتمويل الدوليين. ويمكن أن يكون اعتماد نصوص اللجنة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية فعالا في منع تعطل التجارة والتمويل الدوليين من خلال ما يلي: (أ) ضمان أن تتمكن الدول من العمل في الاقتصاد الرقمي؛ (ب) السماح بالاعتراف بالمستندات الإلكترونية باعتبارها مكافئة وظيفيا لمعادلاتها الورقية؛ (ج) الاعتراف بالهويات والتوقيعات الإلكترونية للسماح بمعالجة التجارة والجمارك الدولية دون الحاجة إلى مستندات ورقية، إذا كان ذلك ممكنا.

## *رد الفعل السريع للسلطات العمومية في مسائل الاشتراء العمومي*

33- يوفر قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (2011)[19] إطارا للدول كي تطوِّر نظام اشتراء يُمكنها من تحقيق قيمة مقابل المال وتجنب سوء الإدارة. ويتيح القانون النموذجي للاشتراء العمومي للجهات المشترية الحكومية الاستفادة من أساليب الاشتراء الحديثة، كالاشتراء الإلكتروني، لكي يتسنَّى لها تحقيق أفضل قيمة مقابل المال في الاشتراء. وهو يتضمن إجراءات تتيح: '1' الاشتراء العادي؛ '2' الاشتراء العاجل أو الطارئ؛ '3' الاشتراء البسيط والمتدني القيمة؛ '4' اشتراء مشاريع كبيرة ومعقدة (حيث يمكن أن تتحاور الحكومة، عند الاقتضاء، مع الموزِّدين والمقاولين المحتملين للحصول على أفضل حل يلبي احتياجاتها). وتخضع جميع الإجراءات لضمانات صارمة للشفافية والتنافسية والموضوعية. وإضافة إلى ذلك، ينص القانون النموذجي للاشتراء العمومي على تمكين الموزِّدين والمقاولين من الاعتراض على جميع القرارات والإجراءات التي تُتخذ في سياق عملية الاشتراء، بما في ذلك الموردون والمقاولون المحتملون، ويوفر آليات للاستعراض الفعال للاعتراضات.

(18) يرجى الرجوع إلى الصفحة الشبكية للفريق العامل الرابع.

(19) *قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 17* (A/66/17)، المرفق الأول.

34- وقد تمكنت الدول التي أصدرت تشريعات تمكِّن من الاشتراء الإلكتروني من تجنب العديد من الصعوبات الناشئة عن الاضطراب الناجم عن إغلاق مكاتب السلطات خلال جائحة كوفيد-19. ويتيح القانون الاشتراء الإلكتروني عموما كما ينص على طرائق وأدوات محددة للاشتراء الإلكتروني، مثل المناقصة العلنية الإلكترونية والاتفاقات الإطارية المفتوحة. ويتيح هذا، مقترنا باشتراع صكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية، حسبما سبق تفصيله في مجموعة أدوات الأونسيترال هذه، أن تتواصل عمليات الاشتراء العمومي رقميا على الرغم من القيود التي تفرضها الحكومات على التواصل وجها لوجه مثل القيود التي طُبِّقت خلال جائحة كوفيد-19.

35- وفي حالة الطوارئ العالمية، قد تبرز حاجة لعمليات اشتراء طارئة من أجل معالجة الأثر الناجم عن الحدث بسرعة. ويتضمن القانون أحكاما بشأن الاشتراء العاجل والطارئ، سواء كان ذلك بسبب حدث كارثي أو أحداث أخرى غير متوقعة وليست ناتجة عن تواني من جانب الجهة المشترية. وقد يشمل هذا اشتراء معدات لمنع انتشار الأمراض المعدية أو اللقاحات لتعميمها على السكان في أقرب وقت ممكن.

## دعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتوفير الإطار القانوني لبقائها ونجاحها أثناء حالة الطوارئ العالمية وبعدها

36- وفقا للبنك الدولي، تمثل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة "غالبية المنشآت التجارية في جميع أنحاء العالم، وهي مساهم مهم في إيجاد فرص العمل والتنمية الاقتصادية العالمية"[20]. والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة معرضة بصفة خاصة للانتكاسات الاقتصادية، لأنها تعمل عادةً بتدفقات نقدية ضيقة وتفتقر إلى الاحتياطيات المالية لمواجهة انقطاع الأعمال. ولذلك من غير المستغرب أن يكون لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي كبير على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فقد أفاد الأونكتاد في منشوره بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بعنوان "The COVID-19 Pandemic Impact on Micro, Small and Medium Sized Enterprises"، بأن "العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قد توقفت بالفعل عن ممارسة نشاطها، والعديد منها إما على أعتاب الإغلاق أو لا تزال ضعيفة للغاية"[21]. كما يتبين من الجزء الأول، سنت الدول تدابير محددة لدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتمكينها من البقاء في أوقات الاضطراب. ويمكن لصكوك الأونسيترال أن تدعم الدول أكثر في توفير مزيد من اليقين القانوني للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مجالات مثل التمويل، وأن تساعد أيضا على الحد من الآثار السلبية التي تنشأ في حالة إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أثناء الطوارئ العالمية وفيما بعدها.

(20) World Bank, *Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance: Improving SMEs' access to finance and finding innovative solutions to unlock sources of capital*، الرابط: https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance.

(21) The COVID-19 pandemic impact on micro, small and medium sized enterprises: *Market access challenges and competition policy, 2022* (United Nations publication, UNCTAD/DITC/CLP/2021/3, Chapter 1).

### *المعاملات والتمويل المضمونان*
### *لفائدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة*

37- يهدف قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)[22] إلى توفير إطار تشريعي شفاف وشامل ورشيد للتمويل المضمون، له أثر مفيد على توافر الائتمان وتكلفته، وخصوصا بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. على سبيل المثال، تنص المادة 10 على قواعد عندما تكون العائدات التي هي في شكل نقود أو أموال مودعة في حساب مصرفي ممتزجة بموجودات أخرى من النوع نفسه. وهذه حالة قد تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لأن تلك المنشآت قد تضم موجودات شخصية ممتزجة مع المنشأة التجارية. وتنص المادة 4 كذلك على وجوب أن يمارس الشخص حقوقه (بما في ذلك الإنفاذ) "على نحو معقول تجاريا". وتنص المادة 1 (5) صراحةً على أولوية القوانين التي توفر حماية الأطراف في المعاملات التي تُجرى لأغراض شخصية أو عائلية أو منزلية.

### *عدم اشتراط تسليم البضائع*
### *فيما يخص المعاملات المضمونة*

38- يوفر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة أيضا نظاما لا يُشترط فيه على المدين تسليم بضائعه، مما يجعل ذلك أكثر كفاءة من إجراءات المحاكم، لأن إجراءات المحاكم يمكن أن تؤدي إلى تأخيرات ومشاكل[23]. وهذا مفيد بوجه خاص في الحالات التي تكون فيها الموجودات المرهونة قابلة للتلف أو تنخفض قيمتها بسرعة[24]. ولكي يحتاز الدائن المضمون الموجودات المرهونة، هناك ثلاثة شروط يلزم استيفاؤها: '1' يلزم أن يبدي المدين موافقته كتابةً؛ '2' يلزم أن يخطر الدائن المضمون المدينَ (وأي شخص آخر حائز للموجودات) مقدما بأن المدين مقصر وأن الدائن يعتزم الاحتياز (بالنسبة للموجودات القابلة للتلف أو الموجودات التي قد تنخفض قيمتها بسرعة، يسقط هذا الشرط)؛ '3' لا يمكن للدائن المضمون أن يحتاز الموجودات المرهونة إلا إذا لم يعترض الشخص الحائز للموجودات المرهونة عندما يحاول الدائن المضمون الاحتياز.

39- ومن خلال وجود سجل موثوق للمعاملات المضمونة يحتوي على قيود محدَّثة ودقيقة للدائنين المضمونين، يوفر القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إجراء مبسطا وكفؤا يقلل من العبء الإداري الذي تحتاج إليه في حال استحواذ الدائن المضمون على الموجودات المرهونة.

### *الحصول على الائتمان بمقتضى القانون النموذجي*
### *بشأن المعاملات المضمونة*

40- تُعَدُّ خطوط الائتمان أمرا بالغ الأهمية بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أثناء حالات

(22) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة*، قرار الجمعية العامة (136/71).

(23) *دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2020)، الصفحة 84.

(24) المرجع نفسه، الصفحة 84.

الطوارئ العالمية مثل جائحة كوفيد-19. ويكمن الغرض من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة في مساعدة الدول على وضع قانون عصري للمعاملات المضمونة يتناول الحقوق الضمانية في الموجودات المنقولة. ويهدف القانون النموذجي إلى زيادة مدى توافر القروض الائتمانية بأسعار أيسر بتوفير قانون فعال وناجع بشأن المعاملات المضمونة. ويساعد ذلك على تحسين الوصول إلى الائتمان وخفض تكلفة الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة[25]. ويستند القانون النموذجي إلى الافتراض بأنه بقدر ما يحق للدائن المضمون أن يعوّل على قيمة الموجودات المرهونة من أجل سداد قيمة الالتزام المضمون، يقل احتمال عدم السداد، ومن المرجح أن يكون لذلك تأثير إيجابي على توافر القروض الائتمانية وتكلفتها[26].

41- على سبيل المثال، تبين المادة 6 اشتراطات إنشاء الحق الضماني، وكذلك شكل الاتفاق الضماني والحد الأدنى لمحتواه. وتهدف المادة إلى أن يحصل الطرفان على الحق الضماني بطريقة بسيطة وناجعة[27]. وعلاوة على ذلك، تقضي الفقرة 4 بأنه إذا كان الموجود المرهون في حوزة الدائن المضمون، يكون إبرام اتفاق ضماني شفوي مع المانح كافيا لإنشاء حق ضماني. ويعود ذلك إلى أنَّ حيازة الدائن المضمون للموجودات المرهونة هي في حد ذاتها دليل على عدم إمكانية تمتُّع المانح بملكية غير مرهونة[28].

### *توصيات بشأن تغيير الحقوق بعد التقصير لتجنب عمليات الإنفاذ الرسمية حيثما أمكن*

42- يقوم القانون النموذجي على مبدأ مفاده أنَّ تحقيق أقصى قدر من المرونة في الإنفاذ يزيد على الأرجح من كفاءة عملية الإنفاذ[29]. وتنص المادة 72 من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على أنه يحق للمانح والدائن المضمون، بعد حدوث التقصير، أن يمارسا أي حق تقضي به أحكام هذا الفصل من القانون النموذجي؛ وأيّ حق آخر منصوص عليه في الاتفاق الضماني أو في أيّ قانون آخر متى كان لا يتعارض مع أحكام هذا القانون النموذجي. وإضافةً إلى ذلك، تنص المادة 73 من القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة على أنَّه يجوز للدائن المضمون أن يمارس حقوقه اللاحقة للتقصير بتقديم طلب إلى [محكمة أو سلطة أخرى تحدِّدها الدولة المشترعة] أو بدون تقديم هذا الطلب. وبالسماح للدائنين المضمونين بممارسة حقوقهم اللاحقة للتقصير إما من خلال إجراءات قضائية أو خارج نطاق القضاء، فإن المرونة في تجنب عمليات الإنفاذ الرسمية حيثما أمكن ذلك تساعد على زيادة توافر الائتمان وخفض تكلفته. وهذا مفيد للغاية بالنسبة إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن أن يكون الحصول على ائتمان أرخص شريان حياة مهما للمنشأة التجارية المتأثرة بحالة طوارئ عالمية.

(25) *دليل اشتراع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة* (منشورات الأمم المتحدة، 2017).

(26) المرجع نفسه.

(27) المرجع نفسه، الصفحة 31.

(28) المرجع نفسه، الصفحة 33.

(29) المرجع نفسه، الصفحة 129.

43- وقد تفاقمت فجوة التمويل التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال الجائحة العالمية، كما لوحظ خلال سلسلة من حلقات النقاش الافتراضية التي نُظمت خلال دورة اللجنة لعام 2020. وخلال حلقات النقاش الافتراضية هذه، لوحظت مجموعة واسعة من الإجراءات التي اتخذها القطاع العام لتعزيز حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وسُلط الضوء أيضا على ضرورة تنسيق هذه الإجراءات مع مبادرات القطاع الخاص وتنفيذ سياسات تنظيمية مالية لتحقيق نتائج ملموسة. ومن ثم، فقد يكون للإصلاحات التشريعية المستندة إلى نصوص الأونسيترال بشأن المعاملات المضمونة أثر إيجابي على إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وذلك من خلال تيسير استخدام طائفة واسعة من الموجودات المنقولة (بما فيها المستحقات) كضمانة[30].

## *معالجة الفجوة التمويلية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تيسير الحصول على الائتمان*

44- يزود دليل الأونسيترال بشأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان (2023)[31] الدول بإرشادات حول كيفية تحسين إطارها القانوني المحلي من أجل الحد من العقبات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان لأعمالها. وإضافةً إلى التوصية بإصلاح المجالات ذات الصلة من القانون الخاص أو القانون التجاري (مثل المعاملات المضمونة والضمانات الشخصية)، يناقش الدليل أيضا التدابير التنظيمية والسياساتية (مثل خطط ضمان الائتمان العامة، ودعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تعاني من ضائقة مالية) التي يمكن أن تعزز فعالية الإصلاحات القانونية التي تدعم حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. ويسلم الدليل بأن حصول المنشآت الصغرى والصغيرة على الائتمان كثيرا ما يكون أكثر صعوبة من حصول المنشآت المتوسطة الحجم عليه، لأن بعض العقبات (مثل ارتفاع أسعار الفائدة) قد يكون تأثيرها أشد على المنشآت الأصغر، ومن ثم فهو يركز بالأساس على المنشآت الصغرى والصغيرة، وإن كان يفرق، حسب الاقتضاء، بين الأحكام والتدابير السياساتية المنطبقة على المنشآت الصغرى والصغيرة وتلك المنطبقة على المنشآت المتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، يسلط الدليل الضوء على أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء غالبا ما تواجه عقبات أكبر في الحصول على الائتمان من المنشآت المملوكة للرجال، ومن ثم فهو يوصي بعدم تمييز متطلبات الحصول على الائتمان ضد المقترضين المحتملين استنادا إلى نوع جنسهم.

(30) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرتان 116 و117.

(31) *توصيات بشأن تيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/78/17)، المرفق الخامس.

### *تطوير سجل تجاري للسماح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من إجراءات تسجيل مرشَّدة ومبسَّطة*

45- يوفر دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري (2019)[32] أداة مرجعية لمقرري السياسات وأمناء السجلات والخبراء المشاركين في إصلاح سجلات المنشآت التجارية فيما يتعلق بسمات سجل المنشآت التجارية الفعال والكفؤ وبالحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتسجيل المنشأة التجارية. ويستند الدليل التشريعي إلى الرأي الذي مفاده أن المنشآت التجارية بجميع أحجامها، وبخاصة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تنتفع من وجود إجراءات تسجيل مرشَّدة ومبسَّطة، لأنَّ هذه الإجراءات تخفِّف على المنشأة التجارية عبء التسجيل، وتخفِّف تكاليفه في كثير من الأحيان. ومن الممكن أيضا أن يشجع التسجيل المرشَّد والمبسط المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. وتواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المسجلة صعوبات أقل في الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي ومن الإعانات الحكومية أو البرامج الأخرى، وهو الأمر الذي قد يكتسب أهمية خاصة في أوقات الأزمات. فقد أثبتت التجربة أن من المرجح ألا تستفيد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المسجلة رسميا من تلك المزايا في العديد من البلدان[33].

46- ويكون التسجيل الكفء للأعمال التجارية سهل الاستعمال (على سبيل المثال، فهو يطلب من الشركات تقديم الحد الأدنى من المعلومات للتسجيل)، وفعال من حيث الوقت والتكلفة، ويتيح للجمهور سهولة الوصول إلى المعلومات المسجلة، مما ييسر البحث عن شركاء الأعمال المحتملين أو العملاء أو مصادر التمويل ويقلل من المخاطر عند الدخول في شراكات تجارية. ويؤدي كذلك دورا مهما في السياق العابر للحدود، لأنه يتيح وصول المستخدمين الموجودين في الدول الأجنبية إلى المعلومات عن المنشآت التجارية بأبسط طريقة ممكنة وبأقصى سرعة ممكنة.

47- وكما هو مبين في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، فثمة نهج مختلفة لتنظيم وتشغيل السجل التجاري. وبغض النظر عن النهج المتبع، فإن الحفاظ على جودة المعلومات وموثوقيتها أمر حتمي للسجل وهذا لا ينطبق على المعلومات المقدمة عند تسجيل المنشآت فحسب، بل ينطبق أيضا على المعلومات المقدمة إلى السجل طوال دورة حياة المنشأة. ومن ثم، يشجع الدليل الدول على وضع أحكام تتيح للسجل جمع المعلومات وحفظها ونشرها بطريقة شفافة وناجعة[34]. وقد تساعد نظم التسجيل العالية الجودة والموثوقة على منع تعطل التجارة حيث تتيح المعلومات الأساسية التي تحتاجها المؤسسات المالية أو السلطات العامة لمعالجة القروض أو المنح المالية أو التحقق منها في السجل التجاري، ومن ثم تقليل العقبات الإدارية التي تواجهها الشركات في أوقات الأزمات.

48- وتؤدي كذلك رقمنة السجل التجاري (مثل السماح بالتسجيل على الإنترنت، وتوفير نسخ إلكترونية من إشعار التسجيل، والتقارير السنوية أو غيرها من البيانات الرئيسية للمنشآت، والقدرة على الحصول على هذه المعلومات بسهولة عبر الإنترنت)، إلى تعزيز جودة عملية التسجيل وموثوقيتها. وعلاوة على ذلك، فقد تدعم المستخدمين الذين يحتاجون إلى الحصول على معلومات حول المنشآت المسجلة بسرعة.

---

(32) *دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2019).

(33) A/CN.9/1156، الفقرة 65.

(34) المرجع نفسه، الفقرة 33.

## وسيلة بسيطة لتيسير تشكيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتشغيلها

49- لا يمثل ترشيد عملية التسجيل التجاري وتبسيطها السبيل الوحيد لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فقد اعتمدت دول عديدة تمثل نظما قانونية مختلفة في جميع أنحاء العالم تشريعات بشأن أشكال المنشآت المبسَّطة، أدت في كثير من الأحيان إلى تقليل العوائق أمام دخول الاقتصاد الرسمي، وتوفير حلول تنظيمية فعالة وخفض تكاليف المعاملات، مما شجع رواد الأعمال على الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي. وكما لوحظ أعلاه (انظر الفقرة 45)، فإن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة العاملة في الاقتصاد الرسمي يسهل عليها الاستفادة من القطاع المصرفي والدعم الحكومي، لا سيما في أوقات الأزمات.

50- ويسعى دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية (2021)[35] إلى بلورة الدروس المستفادة من إصلاحات تلك الدول على هيئة سلسلة من التوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمشرعين المحليين استنباط شكل قانوني مبسط للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهذا لا يعزز امتثال الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للمتطلبات القانونية فحسب، بل يحسن أيضا ظهورها أمام الجمهور ويمكن أن يدعم رائدات الأعمال وفئات رواد الأعمال الأخرى مثل الشباب والأقليات العرقية التي تعاني من بيئة ثقافية أو مؤسسية غير مؤاتية.

51- وينطوي الشكل المبسط للمشاريع المقترح في الدليل التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية على منح المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة شخصية اعتبارية، وهو ما لا يمكن لتلك المنشآت التمتع به في عدة دول، كما ينطوي على مسؤولية محدودة لأصحابها. وتسمح الشخصية الاعتبارية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة باكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات باسمها، وفصل أصولها عن أصول المالكين، والتحصُّن من الدائنين الشخصيين للمالكين. وتسمح المسؤولية المحدودة لأصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة باتخاذ القرارات التجارية بمنأى عن القلق من تعريض موجوداتهم الشخصية للخطر في حال تردي أداء المنشأة أو دخولها في منازعات قانونية. ولهذا الأمر أهميته، سواء من حيث حماية أصحاب المنشآت أو تشجيع الابتكار وإقامة المنشآت التجارية، لأنه يتيح لرواد الأعمال المجازفة التجارية دون خوف من الفشل.

52- ومن السمات الرئيسية الأخرى للشكل المبسط المقترح في الدليل التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية حرية التعاقد في حوكمة المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بمعنى أن تشغيل المنشأة يحكمه اتفاق أعضائها. ومن أجل سد أي ثغرات في قواعد الحوكمة، يتضمن الدليل عدة قواعد تكميلية (بشأن حقوق أصحاب المنشأة، على سبيل المثال، والهيكل الإداري للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، والتوزيعات) يجوز لأصحاب المنشآت أن يحيدوا عنها بموجب اتفاق. وقد تكون لهذه القواعد أهمية بالغة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الأصغر أو الأقل خبرة التي قد لا يكون في إمكانها صياغة قواعد مفصلة للحوكمة الداخلية تعالج جميع القضايا من أجل تشغيل أعمالها بنجاح. وفي الوقت نفسه، يسلم الدليل بضرورة الشفافية واليقين بشأن عمليات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم فهو يتضمن أحكاما لا يمكن الخروج عنها باتفاق أصحاب المنشآت

(35) *دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2022).

الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

53- والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة معرضة بصفة خاصة للانتكاسات الاقتصادية، لأنها تعمل عادةً بتدفقات نقدية ضيقة وتفتقر إلى الاحتياطيات المالية لمواجهة انقطاع الأعمال. ولذلك من غير المستغرب أن يكون لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويمكن لمجموعة نصوص الأونسيترال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونصوص الأونسيترال بشأن المعاملات المضمونة المبينة أعلاه أن تدعم بقاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعافيها من حالات الطوارئ العالمية المستقبلية من خلال تهيئة بيئة قانونية تيسر تشكيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتشغيلها وتبسيط إجراءات التسجيل؛ والحصول على الائتمان والتمويل المضمون؛ وإجراءات مبسطة لإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة.

## الحد من الآثار السلبية للإعسار من خلال وضع الأطر القانونية المناسبة لإجراءات الإعسار

54- يزود دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار[36] الدول بإرشادات بشأن إطار قانوني محتمل يمكنها النظر في اعتماده لفائدة المنشآت المختلفة الأحجام، بما في ذلك فرادى رواد المشاريع وغيرهم من المنشآت الصغرى والصغيرة.

55- وأثَّرت التدابير المختلفة التي اتخذتها الدول لاحتواء انتشار كوفيد-19 بدرجة كبيرة على عمليات المنشآت التجارية وتدفقاتها النقدية، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وكما هو موضح في الجزء الأول، فقد اتخذت الدول تدابير مثل وقف طلبات الإعسار أو تدابير أخرى بهدف السماح للمنشآت التجارية بمواصلة العمل لأطول فترة ممكنة والتغلب على المصاعب الناجمة عن جائحة كوفيد-19. بيد أنه في حالة عجز المنشآت التجارية عن النجاة من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن حالات الطوارئ العالمية مثل جائحة كوفيد-19، يصبح الإعسار أمرا لا مفر منه. ويمثل وضع إطار قوي للإعسار أمراً بالغ الأهمية لضمان توصل كل من المدينين والدائنين إلى حل سريع للصعوبات المالية، لأن ذلك يساعد على منع حالات الإعسار أو التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية الناجمة عنه.

### *رقمنة إجراءات الإعسار*

56- قد تنظر الدول أيضا في رقمنة عملية الإعسار، مثل إتاحة استخدام الاتصالات غير الورقية، وتقديم الأدلة وإرسال الإشعارات من خلال الوسائل الرقمية، مما قد يساعد في تسريع عملية الإعسار لجميع الأطراف المعنية. وفي بعض الأطر القانونية، يمكن أن يكون بدء إجراءات الإعسار عملية بطيئة أو معقدة، قد تتطلب مثلا الحاجة إلى إعلان مادي رسمي عن طلب إعسار المدين في الصحف أو النبذة. وباستخدام الرقمنة، قد تتمكن الدول من تخفيف هذا العبء الإجرائي من خلال توفير منصة لنشر الإشعارات أو الإعلانات الرسمية بشأن الإعسار، ومن شأن نشر مثل ذلك الإعلان على هذه المنصة استيفاء إجراءات إعسار محددة.

(36) *دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.10).

57- وإذا نظرت الدول في نظام إعسار مبسط، فإن رقمنة إجراءات الإعسار هذه ستكون أكثر فائدة لكل من المدينين والدائنين. وتقلل العمليات من قبيل السماح بالاتصالات الرقمية وتقديم الأدلة من خلال الوسائل الرقمية من الوقت اللازم لإرسال الإشعارات والوثائق الرسمية المفترض إرسالها بالبريد. ويمكن للأطراف المعنية استرجاع هذه المعلومات على الفور تقريبا عبر الإنترنت. وهذا يقلل أيضا من الوقت والأعباء المالية على الأطراف من حيث الاضطرار إلى ضمان إرسال الوثائق بالبريد في الوقت المناسب للوفاء بالمواعيد النهائية الإجرائية. وقد تنظر الدول في وضع إطار الإعسار هذا بالتوازي مع وضع إطار قانوني للاقتصاد الرقمي أيضا، أي اعتماد صكوك الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للتأهب لأوقات الطوارئ العالمية.

## *إجراءات مبسطة لإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة*

58- حيثما يتعذر تفادي الإعسار، يمكن لنظام إعسار مبسط أن يساعد منظمي المشاريع والدائنين على التوصل إلى حل سريع. وكما يتبين من الجزء الأول، فقد اعتمدت بعض الدول مثل ذلك النظام خلال جائحة كوفيد-19 للتخفيف من الآثار السلبية للإعسار. ويتناول الجزء الخامس من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار (2022) قانون الإعسار للمنشآت الصغرى والصغيرة ويقدم إرشادات في هذا السياق[37]. ويوصي بنظام مبسط للإعسار يكون هدفه الرئيسي ضمان إجراءات مرنة ومنخفضة التكلفة وسريعة يسهل على المنشآت الصغرى والصغيرة الوصول إليها، مع تشجيع بداية جديدة للمنشآت الصغرى والصغيرة المدينة وحماية الأشخاص المتأثرين بإجراءات الإعسار المبسطة[38].

59- وينص النظام المبسط للإعسار على إجراءات للتصفية المبسطة وإعادة التنظيم المبسطة على السواء. ونظرا لأن أغلبية حالات إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة قد تؤدي إلى التصفية، يضع ذلك النظام آليات بسيطة وسريعة لبيع أي موجودات لدى المنشأة الصغرى أو الصغيرة المدينة وتوزيع العائدات وتصفية المنشأة. وفي الوقت نفسه، يتضمن النظام أيضا ضمانات تحول دون تصفية المنشآت الصغرى والصغيرة القابلة للاستمرار قبل الأوان. فعلى سبيل المثال، على السلطة المختصة أن تطبق الإجراء الأنسب لحل الصعوبات المالية التي تواجهها المنشأة الصغرى أو الصغيرة المدينة، وتتمثل تلك السلطة المختصة في هيئة قضائية أو إدارية تتولى الإشراف والرقابة الشاملين على إجراءات الإعسار. وتتمثل السمات الرئيسية لذلك النظام المبسط للإعسار فيما يلي: (أ) أدوات إجرائية لزيادة الكفاءة؛ (ب) إتاحة الوصول المبكر إلى نظام الإعسار المبسط؛ (ج) إشراك المدين في الإجراءات؛ (د) إبراء الذمة والبدء من جديد؛ (هـ) تدابير منع الإعسار، بما في ذلك من خلال حماية تمويل إنقاذ المنشآت التجارية.

60- ومن الجدير بالذكر أن مقرضي المنشآت الصغرى والصغيرة كثيرا ما يشترطون ضمانات لكفالة القروض التجارية. وعادة ما يوفر هذه الضمانات منظمو المشاريع الفرديون أو مالكو المنشآت الصغرى أو الصغيرة المحدودة المسؤولية أو أفراد أسرهم. ويواجه الضامنون الشخصيون مطالبات بالسداد متى عجز المدين عن الوفاء

(37) *دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الاعسار. الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2022).

(38) المرجع نفسه، الفقرة 271.

بالالتزام المضمون، وهو ما يحدث عادة قبل أو بعد بدء إجراء الإعسار. فالسماح بإنفاذ الضمانات دون قيود يمكن أن يؤدي إلى إفقار كامل أسرة منظم المشاريع الفردي أو مالكي المنشآت الصغرى أو الصغيرة المحدودة المسؤولية. ولهذا السبب، يوصي الجزء الخامس من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار بأن يتناول النظام المبسط للإعسار، بوسائل منها دمج أو تنسيق الإجراءات المترابطة، معاملة الضمانات الشخصية التي يوفرها منظمو المشاريع الفرديون أو مالكو المنشآت الصغرى والصغيرة المحدودة المسؤولية أو أفراد أسرهم لتلبية الاحتياجات التجارية للمنشآت الصغرى والصغيرة. على سبيل المثال، قد يسمح القانون للضامن بتقديم مطالبات الدائنين المحتملة للنظر فيها في سياق إجراءات الإعسار التي بدأت ضد المنشأة الصغرى أو الصغيرة المدينة بحيث يمكن معاملة تلك المطالبات معاملة مناسبة من أجل درء احتمال إعسار الضامن.

61- وفي حالات الطوارئ العالمية، من المرجح أن تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة ضائقة مالية. ومن شأن نظم الإعسار التي تتيح بداية سريعة وجديدة لمثل تلك المنشآت التجارية وأولئك المالكين التجاريين بعد حالة طوارئ عالمية أن تساعد أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة أولئك على بدء حياتهم من جديد.

## *حالات الإعسار عبر الحدود*

62- مع عمل المنشآت التجارية عبر الحدود، من الشائع أن يتعامل الدائنون والمدينون مع نظم قانونية مختلفة. وفي حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، قد تعجز المنشأة التجارية التي تواجه ضائقة مالية بسبب ظروف غير متوقعة عن سداد المدفوعات في الوقت المناسب لدائنيها المحليين أو الأجانب. وقد صُمم إطار الأونسيترال بشأن الإعسار عبر الحدود[(39)] بقصد مساعدة الدول على تزويد قوانينها المتعلقة بالإعسار بإطار قانوني عصري لزيادة الفعالية لدى تناول حالات الإعسار عبر الحدود، بما في ذلك عن طريق (أ) إتاحة إمكانية لجوء الدائنين وممثلي الإعسار إلى المحاكم الأجنبية دون عوائق؛ (ب) تيسير الاعتراف السريع والمبسط بإجراءات الإعسار الأجنبية وكذلك الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها؛ (ج) تيسير الحصول على سبل الانتصاف (المساعدة) اللازمة لتسيير إجراءات الإعسار على نحو منظم ومنصف، وحماية مصالح الدائنين وموجودات المدين؛ (د) تمكين المحاكم من الاتصال مباشرة بنظيراتها الأجنبية وبممثلي الإعسار الأجانب؛ (هـ) إتاحة سائر أشكال التعاون والتنسيق فيما بين المحاكم وممثلي الإعسار؛ (و) كفالة تنسيق الإجراءات المتوازية المتعلقة بالمدين نفسه أو بمدينين مختلفين ينتمون إلى نفس مجموعة المنشآت، ومن ثم تجنب عدم اتساق الأحكام القضائية وسبل الانتصاف فيما يتعلق بنفس الموجودات أو الإجراء أو الشخص.

---

(39) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود مع دليل الاشتراع والتفسير* (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2014)؛ و*قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2019)؛ و*قانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت مع دليل اشتراعه* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2020).

## إنشاء إطار قوي لتسوية المنازعات

### *تسوية المنازعات بسبب خرق العقد أو الشروط التجارية*

63- في أوقات الأزمات، قد تُخرَق الالتزامات التعاقدية، أو قد تُنهى العقود، مما يؤدي إلى منازعات قانونية عبر الحدود. ومن شأن قيام الدول بوضع آلية قوية لتسوية المنازعات وإنفاذها أن يتيح سهولة إنفاذ القرارات من دولة إلى دولة أخرى. وقد وضعت الأونسيترال أطرا للآليات البديلة لتسوية المنازعات، مثل التحكيم والوساطة، يمكن للدول أن تستخدمها.

64- وإضافةً إلى ذلك، تؤدي جميع صكوك الأونسيترال التعاقدية دورا في مساعدة الأطراف المتعاقدة أثناء حالات الطوارئ أو الأزمات. وتصف الأقسام التالية كيف يمكن للأطراف المتعاقدة أن تستفيد من الدول التي اعتمدت صكوك الأونسيترال، وفي حال كانت تعمل في دول لم تعتمد صكوك الأونسيترال أو لم تصدق عليها، كيف يمكن للأطراف المتعاقدة أن تعتمد صيغة من صكوك الأونسيترال أو أن تحتكم إلى قواعد الأونسيترال في عقودها الخاصة للحد من تعطيل عملياتها التجارية.

### *إطار الأونسيترال للتحكيم*

65- يتضمن إطار الأونسيترال للتحكيم التجاري الدولي اتفاقيتين[(40)] وقانونا نموذجيا، وعدة نصوص تفسيرية وتعاقدية، والعديد من الأطر الإضافية[(41)].

66- وتشكل اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك) أساس نظام التحكيم الدولي، وهي تقدم معايير تشريعية مشتركة بشأن الاعتراف باتفاقات التحكيم وكذلك اعتراف المحاكم بقرارات التحكيم الأجنبية وغير المحلية وإنفاذها، وقد اعتمدها 172 طرفا (في تشرين الثاني/نوفمبر 2023) من نظم قانونية شتى. وقد وُصفت اتفاقية نيويورك بأنها "أنجح معاهدة في القانون الدولي الخاص"[(42)]. وتكفل اتفاقية نيويورك الاستقرار أثناء حالات الطوارئ العالمية من خلال مطالبة محاكم الدول المتعاقدة بالتمسك باتفاقات التحكيم في المسائل التي يغطيها الاتفاق. ويخضع الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لبضعة استثناءات محدودة. ومن ثم، تعزز الاتفاقية الاتساق والكفاءة، لا سيما في الأوقات المتسمة بعدم اليقين كالأزمات العالمية.

67- ومن الصكوك المهمة الأخرى قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (1985)، مع

---

(40) [اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها] *The Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards* United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, No. 4739, p. 3، (فُتح باب التوقيع عليها في 10 حزيران/يونيه 1958، ودخلت حيز النفاذ في 7 حزيران/يونيه 1959) سبقت إنشاء الأونسيترال، وكانت عنصرا أساسيا في عمل الأونسيترال في مجال التحكيم الدولي؛ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، United Nations *Treaty Series*, vol. 3208, No. 54749 (فُتح باب التوقيع عليها في 10 كانون الأول/ديسمبر 2014، ودخلت حيز النفاذ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017).

(41) إطار الأونسيترال للتحكيم الدولي، الرابط: https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration.

(42) The New York Arbitration Convention, *In Brief*، الرابط: https://newyorkconvention.org/in+brief#:~:text=The%20Convention%20on%20the%20Recognition,by%20more%20than%20160%20nations.

التعديلات التي اعتُمدت في عام 2006[43] الذي يهدف إلى مساعدة الدول على تحديث قوانينها التحكيمية. وهو يتناول جميع مراحل عملية التحكيم ابتداءً من اتفاق التحكيم (بما في ذلك إبرامه عن طريق الاتصال الإلكتروني)، وتكوين هيئة التحكيم واختصاصها، ومدى تدخل المحكمة، إلى الاعتراف بقرار التحكيم وإنفاذه. وفي الوقت نفسه، يسمح القانون النموذجي للأطراف بتكييف الإجراءات مع احتياجاتهم. وقد اعتُمد القانون النموذجي على نطاق واسع، حتى الآن في 121 ولاية قضائية (في تشرين الثاني/نوفمبر 2023) وهو يجسد توافقا عالميا في الآراء بشأن ممارسات التحكيم.

68- ويتضمن القانون النموذجي أحكاما تكميلية كثيرة قد تحيد عنها الأطراف. وتوفر هذه السمة للأطراف المرونة اللازمة لتكييف إجراءات التحكيم مع احتياجاتهم وظروفهم (مثل الاتفاق على استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية في إجراءات التحكيم). وقد كانت هذه السمة ضرورية أثناء الجائحة العالمية، حيث سمح استخدام التكنولوجيا للأطراف بالاستمرار في الإجراءات مع مراعاة تدابير التباعد الاجتماعي (مثل إرسال المستندات المتعلقة بإجراءات التحكيم عبر البريد الإلكتروني).

### *قواعد الأونسيترال للتحكيم للأطراف المتعاقدة*

69- تنص قواعد الأونسيترال للتحكيم على مجموعة شاملة من القواعد الإجرائية التي يمكن أن يتفق عليها الأطراف لتسيير إجراءات التحكيم الناشئة عن علاقتهم. وقد استُخدمت هذه المجموعة من القواعد في تسوية طائفة واسعة من المنازعات، بما فيها المنازعات بين الأطراف التجارية في القطاع الخاص والمنازعات بين المستثمرين والدول وبين دولة وأخرى والمنازعات التجارية، سواء عمليات التحكيم المخصصة أو التي تديرها مؤسسات التحكيم، مما يدل على تنوع قواعد الأونسيترال للتحكيم ومرونتها.

70- وتوفر قواعد الأونسيترال للتحكيم الوضوح واليقين للأطراف المتعاقدة المعنية منذ إصدار صيغتها الأولى في عام 1976. وتغطي القواعد جميع جوانب عملية التحكيم، بما في ذلك سير إجراءات التحكيم وشكل القرار ونفاذه وتفسيره. وتنص القواعد على إطار إجرائي كامل لتفادي الثغرات الإجرائية وتتيح في الوقت نفسه الكثير من المرونة كي "يتفق الطرفان على خلاف ذلك"، مثلا بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية. على سبيل المثال، نفذت معاهد التحكيم تكنولوجيات جديدة لضمان حسن سير جلسات الاستماع في التحكيم على الرغم من جائحة كوفيد-19[44]. وفي عام 2010، نُقِّحت القواعد لتشمل خبرة عدة عقود من الممارسة في مجال التحكيم. وفي عام 2013، أُضيفت الفقرة 4 من المادة 1 إلى قواعد التحكيم (بصيغتها المنقحة في عام 2010) لإدراج قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول[45]. وفي عام 2021، أُضيفت

(43) *قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985 مع التعديلات التي اعتمدت في عام 2006* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4).

(44) انظر: Shanghai International Economic and Trade Arbitration Commission (SHIAC), *International commercial arbitration in the time of covid-19* (Global Arbitration Review, 2021).

(45) تنص المادة 8 من قواعد الشفافية على إنشاء جهة إيداع المعلومات المنشورة. وتعمل جهة الإيداع (السجل) منذ إنشائها باعتبارها

الفقرة 5 من المادة 1 إلى قواعد التحكيم (بصيغتها المنقحة في عام 2010) لإدراج قواعد الأونسيترال المعجلة كتذييل لقواعد الأونسيترال للتحكيم. وتنصّ القواعد المعجّلة على إجراءات مرشّدة ومبسّطة في إطار زمني أقصر (في غضون ستة أشهر من تاريخ تشكيل هيئة التحكيم، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك).

71- ولتمكين الأطراف المتعاقدة من سرعة استخدام قواعد الأونسيترال للتحكيم، أضيف مرفق إلى نسخة عام 2021 من قواعد الأونسيترال للتحكيم، حدد بند تحكيم نموذجيا خاصا بالعقود[46].

72- وإضافةً إلى ذلك، وضعت الأونسيترال نصوصا توضيحية، مثل ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم – الملحوظة 21، الرفض المبكر والبت الأولي[47]، تزود الممارسين بقائمة مشروحة بشأن المسائل ذات الصلة بتنظيم إجراءات التحكيم.

73- وعلاوة على ذلك، نشرت الأونسيترال أيضا توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخصّ التحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقَّحة في عام 2010)[48]، التي تتوخى استخدام قواعد الأونسيترال للتحكيم لأغراض متعددة: (أ) بوصفها نموذجا للمؤسسات التي تصوغ قواعد التحكيم الخاصة بها؛ (ب) لفائدة المؤسسات التي عرضت إدارة المنازعات بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم، أو تقديم خدمات إدارية في عمليات تحكيم مخصّصة بمقتضى القواعد؛ (ج) لفائدة المؤسسات (أو الأشخاص) المطلوبة (المطلوبين) للعمل بصفتها (بصفتهم) سلطة التعيين، وفقاً لما تنص عليه قواعد الأونسيترال للتحكيم. وقد أتاحت الأونسيترال قائمة بمراكز التحكيم التي عملت بالصفات المذكورة آنفا[49].

### *التحكيم كخيار مفضل لآلية تسوية المنازعات*

74- كان استخدام التحكيم الدولي خلال جائحة كوفيد-19 واسع النطاق بسبب (أ) طبيعته الخاصة والسرية، (ب) قدرته على استيعاب المطالبات المعقدة التي تُعنى بها اختصاصات قضائية متعددة (مثل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وشروط الربح من معاملات الدمج والتملك، والمطالبات بين المستثمرين والدول)، (ج) المرونة في قواعد وإجراءات التحكيم لاستيعاب إجراءات تتسم بالكفاءة (على عكس حالة التقاضي أمام المحاكم الوطنية) في حالة الطوارئ العالمية.

---

قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت للوثائق المتصلة بالتحكيم وقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي تُجرى بموجب قواعد الشفافية. ويعتمد تشغيل السجل بالكامل على المساهمات الطوعية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

(46) قواعد الأونسيترال للتحكيم (المتضمنة للفقرة 4 من المادة 1 بصيغتها المعتمدة في عام 2013 والفقرة 5 من المادة 1 بصيغتها المعتمدة في عام 2021) (منشورات الأمم المتحدة، 2021)، الصفحة 38.

(47) *ملحوظات الأونسيترال عن تنظيم إجراءات التحكيم – الملحوظة 21، الرفض المبكر والبت الأولي، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/78/17)، المرفق السابع.

(48) *توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخصّ التحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقَّحة في عام 2010)، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم 17* (A/67/17)، المرفق الأول.

(49) لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، مراكز التحكيم، الرابط:
https://uncitral.un.org/ar/texts/arbitration/contractualtexts/arbitration/centres.

### *جلسات الاستماع عن بعد في التحكيم*

75- تسمح صكوك الأونسيترال بعقد جلسات استماع عن بعد، حتى لو لم يُذكر ذلك صراحةً. وقد وُضِّحَ ذلك في قواعد الأونسيترال للتحكيم المعجل، حيث تنص المذكرة التفسيرية للمادة (3) 3 على أنها "تؤكد على السلطة التقديرية المخولة لهيئة التحكيم للاستفادة من طائفة واسعة من الوسائل التكنولوجية لتسيير الإجراءات، بما في ذلك عند الاتصال بالأطراف وعند عقد المشاورات وجلسات الاستماع"[(50)]. وعلاوة على ذلك، تنص المذكرة التفسيرية على أن إدراج هذه القاعدة في القواعد المعجَّلة لا يعني "أن استخدام الوسائل التكنولوجية غير متاح لهيئات التحكيم إلا في التحكيم المعجَّل"، وتنص كذلك على ضرورة أن يُمنح "الأطراف فرصة إبداء آرائهم بشأن استخدام هذه الوسائل التكنولوجية" والنظر "في الظروف العامة للقضية، بما في ذلك ما إذا كانت تلك الوسائل التكنولوجية متاحة للأطراف". ومع ذلك، يتيح توافر جلسات الاستماع الافتراضية للأطراف المتعاقدة إمكانية مواصلة إجراءات التحكيم دون عقبات مادية.

76- ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه في آذار/مارس 2022، نشر المجلس الدولي للتحكيم التجاري التقرير العام مع استنتاجات التحقيق فيما إذا كان للأطراف المتعاقدة الحق في جلسة استماع حضورية في التحكيم الدولي[(51)]. وفي هذا التقرير، فحص المؤلفون قوانين فرادى الولايات القضائية، بما فيها تلك التي اعتمدت القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وما إذا كانت هناك أي تداعيات على قابلية إنفاذ قرار التحكيم إذا عُقدت جلسة استماع عن بعد. ومن حيث الجوهر، خلص التقرير إلى أنه "لا توجد ولاية قضائية تعترف صراحةً بالحق في جلسة استماع حضورية في التحكيم الدولي، ولا تعترف سوى حفنة منها بهذا الحق عن طريق الاستدلال، وحتى في هذه الحالة، عادةً ما يكون مقيدا"[(52)]. وفيما يتعلق بوجوب الإنفاذ، خلص المؤلفون إلى أن احتمال إبطال قرار تحكيم بسبب قرار هيئة التحكيم استخدام جلسة استماع عن بعد منخفض للغاية، ولم يُبلَّغ عن أي حالة أُلغي فيها قرار تحكيم لمجرد عقد جلسة استماع عن بعد. وقد تُطمئِن نتائج هذا التقرير الأطراف المتعاقدة التي تقرر المضي قدما في جلسات الاستماع عن بعد.

### *الاتجاه نحو قبول التوقيعات الإلكترونية وقرارات التحكيم الإلكترونية*

77- على الرغم من أن صكوك الأونسيترال تسمح بعقد جلسات استماع عن بعد، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن قضايا مثل التوقيعات الإلكترونية وقرارات التحكيم الدولية. وفي عام 2006، اعتمدت الأونسيترال

(50) قواعد الأونسيترال للتحكيم (المتضمنة للفقرة 4 من المادة 1 بصيغتها المعتمدة في عام 2013 والفقرة 5 من المادة 1 بصيغتها المعتمدة في عام 2021)، الصفحتان 51 و52.

(51) ICCA Projects, *Does a Right to a Physical Hearing Exist in International Arbitration*؟، الرابط: https://cdn.arbitration-icca.org/s3fs-public/document/media_document/Right-to-a-Physical-Hearing-General-Report.pdf.

(52) المرجع نفسه، الصفحة 39.

التوصية المتعلقة بتفسير المادة الثانية (2) والمادة السابعة (1) من اتفاقية نيويورك[53]، بالنظر إلى اتساع نطاق استخدام التجارة الإلكترونية والاتجاه نحو سنّ تشريعات محلية أكثر مؤاتاة من اتفاقية نيويورك فيما يتعلق بشكل اتفاقات التحكيم وإجراءات التحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم. وتستند هذه التوصية إلى صكوك الأونسيترال القانونية القائمة (مثل القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية) للتوصية بتطبيق المادة الثانية (2) من اتفاقية نيويورك بشأن مصطلح "الاتفاق المكتوب" مع الاعتراف بأن الظروف الموصوفة فيها ليست شاملة لجميع الحالات.

78- وأُوصي أيضا بأن تطبق المادة السابعة (1) من اتفاقية نيويورك كيما تتاح لأي طرف ذي مصلحة الاستفادة من الحقوق التي قد تكون مستحقة له بمقتضى قانون أو معاهدات البلد الذي يُلتمس فيه الاعتماد على قرار التحكيم، من أجل السعي للحصول على الاعتراف بصحة اتفاق التحكيم ذلك. غير أن هذه توصيات، ولا تعتمدها بالضرورة الأطراف في اتفاقية نيويورك. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية تشير صراحةً إلى اتفاقية نيويورك[54] وفي حين أن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية على اتفاقات التحكيم لا جدال فيه، فإن تطبيقها على قرارات التحكيم ليس كذلك (انظر الفقرة 25).

79- وينطبق هذا أيضا على القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، حيث تنص المادة 7 (2) من الخيار الأول على أن "يتعين أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبا". وتنص المادة 7 (4) من ذلك الخيار كذلك على استيفاء "اشتراط أن يكون اتفاق التحكيم مكتوبا بواسطة خطاب إلكتروني إذا كانت المعلومات الواردة فيه متاحة بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقا"، وتقدم تعريفا لتعبير "الخطاب الإلكتروني". وإضافةً إلى ذلك، تشترط المادة 31 (1) أن تصدر قرارات التحكيم كتابةً وأن تكون ممهورة بتوقيع المحكَّمين. وبالنظر إلى الاتجاه القوي نحو رقمنة الاقتصاد والقبول المتزايد للتوقيعات الإلكترونية بدلا من التوقيعات اليدوية، فإن الحاجة الرسمية للتوقيع اليدوي على قرار التحكيم لا تمثل سوى عقبة إضافية أمام الأطراف، خاصة في حالة الطوارئ العالمية. بيد أنه بسبب عدم تنسيق قبول التوقيعات الإلكترونية، قد يؤدي توقيع قرار التحكيم باستخدام توقيع إلكتروني إلى أن يصبح القرار غير قابل للإنفاذ، رهنا بلوائح الدولة التي تحكم التوقيعات الإلكترونية[55]. وفي ضوء الاتجاه المتزايد نحو الإجراءات عن بعد، يجب أن يكون هناك اتجاه أكثر جرأة نحو قبول الأحكام الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية في التحكيم[56].

---

(53) *توصية بشأن تفسير الفقرة (2) من المادة الثانية والفقرة (1) من المادة السابعة من اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المبرمة في نيويورك، في 10 حزيران/يونيه 1958*، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم 17 (A/61/17)، المرفق الثاني.

(54) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، United Nations, *Treaty Series*, vol. 2898, p. 3 (فُتح باب التوقيع عليها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/مارس 2013)، الصفحة 29.

(55) انظر: Felipe Volio Soley, *Signing the Arbitration Award in Wet Ink : Resistance to Technological Change or A Reasonable Precaution?*، الرابط: https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2020/11/06/ signing-the-arbitral-award-in-wet-ink-resistance-to-technological-change-or-a-reasonable-precaution/.

(56) الأعمال الاستكشافية مستمرة في مجال تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي، في *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/77/17)، الفقرة 222.

## *إطار الأونسيترال للوساطة*

80- وضعت الأونسيترال أيضا إطارا للوساطة التجارية الدولية لاستكمال العمل المكثف الذي أُنجز في وضع إطار للتحكيم التجاري الدولي. وتضع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة")[57] إطارا قانونيا متجانسا بشأن الحق في الاستظهار باتفاقات التسوية وكذلك بشأن إنفاذ تلك الاتفاقات. وتمثل هذه الاتفاقية أداة لتيسير التجارة الدولية والترويج للوساطة باعتبارها طريقة بديلة وفعالة لتسوية المنازعات التجارية.

81- ولما كانت اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة صكا دوليا ملزما، فمن المتوقع أن تضفي اليقين والاستقرار على الإطار الدولي الخاص بالوساطة. وقد سُلِّطَ الضوء عليها أيضا في أكاديمية الأونسيترال في أسبوع اتفاقية سنغافورة 2021 "كخطوة مهمة في تعزيز التجارة الدولية" حيث إن اتفاقية سنغافورة "توفر وسيلة فعالة للأطراف لإنفاذ اتفاقات التسوية عن طريق الوساطة فيما يخص المنازعات عبر الحدود، وكذلك فوائد الوساطة، التي يمكن أن تساعد المنشآت التجارية على تسوية المنازعات على نحو سريع وودي وفعال من حيث التكلفة"[58]. ويصبح هذا مهما بصفة خاصة في أوقات الأزمات.

82- وإضافةً إلى ذلك، فإن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة مع دليل الاشتراع والاستخدام (2018) (المعدِّل للقانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي، 2002)[59] (القانون النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية)، ليس بديلا لاتفاقية سنغافورة فحسب، بل يمكن أن تستخدمه الدول أيضا كإطار للوساطة المحلية. وهذا يتيح للدول خيار مواءمة قوانينها الوطنية مع صكوك الأونسيترال وإتاحة الوقت لنفسها لاكتساب الخبرة في استحداث الوساطة وإجرائها قبل الشروع في إبرام اتفاقية. ويتضمن القانون النموذجي مجموعة شاملة من القواعد فيما يتعلق بعملية الوساطة برمتها التي تتناول بدء إجراءات الوساطة، وعدد الوسطاء وتعيينهم، وتسيير إجراءات الوساطة، والاتصالات بين الوسيط والأطراف، وإفشاء المعلومات، والسرية، ومقبولية الأدلة في إجراءات أخرى، وإنهاء إجراءات الوساطة، وقيام الوسيط بدور المحكَّم. كما ينص على قواعد بشأن اتفاقات التسوية الدولية يمكن للدول أن تنظر في اعتمادها.

83- كما دأبت الأونسيترال على دعم تطوير ومناقشة اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة، مما زاد من تعزيز إطار الأونسيترال للوساطة التجارية الدولية. ومنذ عام 2019، يقام أسبوع سنوي لاتفاقية سنغافورة، يضم سلسلة من الفعاليات القانونية والمتعلقة بحل المنازعات على مدار أسبوع كامل. وتُعقد أيضا أكاديمية للأونسيترال أثناء أسبوع اتفاقية سنغافورة، تنظمها وزارة القانون في سنغافورة والأونسيترال، وتتألف من مؤتمر وحلقات عمل.

---

(57) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، United Nations *Treaty Series* Vol. 3369 (فُتح باب التوقيع عليها في 7 آب/أغسطس 2019، ودخلت حيز النفاذ في 12 أيلول/سبتمبر 2020).

(58) Ministry of Law, Singapore, Singapore Convention Week Concludes، الرابط: https://mlaw.gov.sg/news/press-releases/2021-09-15-singapore-convention-week-2021-concludes.

(59) *قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة مع دليل الاشتراع والاستخدام (2018)* (منشورات الأمم المتحدة، فيينا، 2022).

84- وإطار الوساطة الذي وضعته الأونسيترال متاح أيضا لاستخدام الأطراف المتعاقدة. ويجوز للأطراف المتعاقدة استخدام قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)[60] عند إجراء الوساطة الخاصة بهم، لدى شروعهم في العملية المتعلقة ببدء الوساطة، وعدد الوسطاء وتعيينهم، وتسيير إجراءات الوساطة، والاتصال بين الأطراف والوسيط، والسرية، وتقديم الأدلة في إجراءات أخرى، واتفاق التسوية، وإنهاء إجراءات الوساطة.

### *عمليات الوساطة عن بعد*

85- على غرار قواعد الأونسيترال للتحكيم، تسمح قواعد الأونسيترال للوساطة للأطراف المتعاقدة باستخدام الوسائل التكنولوجية لتسيير عملية الوساطة. وتنص المادة 4 من قواعد الأونسيترال للوساطة صراحةً على أنه "يجوز للوسيط، لدى تسيير الوساطة وبالتشاور مع الأطراف ومع مراعاة ظروف المنازعة، استخدام أي وسيلة تكنولوجية يراها مناسبة، بما في ذلك الاتصال بالأطراف وعقد الاجتماعات عن بعد".[61] وسيمكِّن ذلك الأطراف المتعاقدة الممنوعة من السفر عبر الحدود أو من عقد اجتماعات حضورية بسبب أزمة عالمية من مواصلة إجراءات الوساطة بأقل قدر ممكن من التعطيل.

### *بنود نموذجية بشأن الوساطة للأطراف المتعاقدة*

86- بالمثل، توفر قواعد الأونسيترال للوساطة بنودا نموذجية للوساطة يمكن للأطراف المتعاقدة أن تدرجها بسهولة في عقودها، مثل بند متعدد المستويات، يمكن للأطراف بمقتضاه أن تشير إلى قضية لم تُحسم أثناء الوساطة بعد انقضاء عدد متفق عليه من الأيام للتحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم. وينص المرفق أيضا على بيانين نموذجيين بشأن الإفصاح وبشأن توافر الوقت يمكن للأطراف المتعاقدة أن تنظر فيهما. وعلاوة على ذلك، تصف ملحوظات الأونسيترال بشأن الوساطة (2021)[62] المسائل ذات الصلة بالوساطة للمساعدة في فهم الوساطة. وتتيح الأونسيترال أيضا توصيات ترمي إلى مساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)[63]. وتتيح الأونسيترال قائمة بمراكز الوساطة التي اعتمدت صكوك الأونسيترال بشأن الوساطة، على غرار قائمة مراكز التحكيم فيما يتعلق بقواعد الأونسيترال للتحكيم. وفيما يتصل بالعلاقات التعاقدية بين المنشآت التجارية، ردت الدول بأن المنازعات المتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي تأثرت بحالة الطوارئ الوبائية خضعت لتدابير الوساطة قبل قبولها في المحكمة. وأبلغت الدول أيضا عن زيادة في استخدام الوساطة عبر الإنترنت والوساطة بعد صدور الحكم في تسوية المنازعات التجارية[64].

(60) *قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)*، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، المرفق الثالث.

(61) المرجع نفسه.

(62) *ملحوظات الأونسيترال بشأن الوساطة (2021)* (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

(63) *توصيات لمساعدة مراكز الوساطة وغيرها من الهيئات المهتمة فيما يخص الوساطة بمقتضى قواعد الأونسيترال للوساطة (2021)، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/77/17)، المرفق الثالث.

(64) A/CN.9/1080، الفقرتان 23 (ك) و37 (ي).

### *اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ومنع المنازعات الناشئة عن الآثار الواقعة على سلاسل الإمداد*

87- كان لتعطل سلاسل الإمداد الناجم عن تفشي كوفيد-19 في المصانع والمستودعات وشركات الخدمات اللوجستية ولتدابير الإغلاق أو الحجر الصحي التي اعتمدتها دول مختلفة أثر هائل على شحن البضائع من الجهات الفاعلة في مجال التوريد. ويمكن استخدام صكوك الأونسيترال لمنع المنازعات الناشئة عن الآثار على سلاسل الإمداد. وبوجه عام، تنص اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980) (اتفاقية البيع)[65] على قواعد منسقة بشأن بيع البضائع عبر الحدود في حالات التجارة العادية. وفي حالة حدوث حالة طوارئ عالمية، توفر اتفاقية البيع إطارا لمعالجة عدم اليقين الناشئ عن الأوضاع الجديدة المتأتية عن حالات الأزمات والطوارئ المحلية أو الدولية والتدابير الحكومية المتخذة استجابةً لذلك.

### *القوة القاهرة*

88- استظهرت أطراف متعاقدة بالقوة القاهرة على نطاق واسع كذريعة لعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية خلال جائحة كوفيد-19. وفي حال عدم اتفاق الأطراف المتعاقدة صراحةً أو ضمنا على شرط القوة القاهرة وكانت المسألة تتعلق ببيع دولي لبضائع تقع ضمن نطاق انطباق اتفاقية البيع، فقد تجد حلا احتياطيا في المادة 79 من اتفاقية البيع، التي تتناول القوة القاهرة. وتنص المادة 79 (1) على أن "لا يُسأَل أحدُ الطَّرفين عن عدم تنفيذ أيٍّ من التزاماته إذا أثبت أنَّ عدمَ التنفيذ كان بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته وأنه لم يكن من المتوقَّع بصورة معقولة أن يَأخُذ العائقَ في الاعتبار وقت انعقاد العقد أو أن يكون بإمكانه تجنُّبه أو تجنُّب عواقبه أو التغلُّب عليه أو على عواقبه". وتعلق المادة 79 مسؤولية الطرفين عن عدم الأداء أو الأداء الجزئي لالتزاماتهما بينما يستمر العائق. ويجوز للطرفين استكمال حكم المادة 79 بأحكام تعاقدية تستند إلى المادة 6-2-3 من مبادئ اليونيدروا للعقود التجارية الدولية لعام 2016[66] وإلى بند القوة القاهرة والمشقة لغرفة التجارة الدولية[67]. وبموجب تلك الأحكام الإضافية، يجوز للطرفين أن يتفقا على إعادة التفاوض بشأن العقد في حالة نشوء عوائق معينة. وثمة حكم آخر ذو صلة هو المادة 71 من اتفاقية البيع، التي تسمح لكل من الطرفين أن يوقف تنفيذ التزاماته إذا تبين بعد انعقاد العقد أن الطرف الآخر لن ينفذ جزءا هاما من التزاماته وإذا استوفيت شروط معينة أخرى.

89- وفي بداية فترة جائحة كوفيد-19، ربما كان هذا هو الحال، على الرغم من أن معظم الأطراف المتعاقدة كانت ستأخذ في الاعتبار بحلول عام 2022 إمكانية حدوث جائحة عند إبرام العقود بعد كوفيد-19. ومع ذلك، قد تظل أحكام اتفاقية البيع هذه منطبقة في أوقات أنواع أخرى من الأزمات، وإذا لم تُعتمد اتفاقية البيع لدى الدول التي

---

(65) *اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع*، United Nations *Treaty Series*, vol. 1489, No. 25567, p. 3 (فُتح باب التوقيع عليها في 11 نيسان/أبريل 1980، ودخلت حيز النفاذ 1 كانون الثاني/يناير 1988).

(66) *مبادئ اليونيدروا بشأن العقود التجارية الدولية، 2016*.

(67) انظر: ICC, *ICC Force Majeure and Hardship Clauses*، الرابط: https://iccwbo.org/news-publications/icc-rules-guidelines/icc-force-majeure-and-hardship-clauses/

يوجد فيها مقرا عمل الطرفين، أو الدولة التي يحكم قانونها العقد وفقا للمادة 1 (1) (ب) من اتفاقية البيع، جاز للأطراف المتعاقدة أن تنظر في إدراجها في عقودها أو اختيار اتفاقية البيع، حيثما أمكن، أو قانون إحدى الدول الأطراف فيها، بما في ذلك اتفاقية البيع، باعتباره القانون المنطبق على العقد.

### *اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كلياً أو جزئياً (قواعد روتردام)*

90- فيما يتعلق بنقل البضائع، تسمح قواعد روتردام[68] باستخدام سجلات النقل الإلكترونية ومفعولها. وتحدد المادة 9 إجراءات استخدام سجلات النقل الإلكترونية القابلة للتداول، في حين أن المادة 10 تنص على إمكانية الاستعاضة عن مستند النقل القابل للتداول بمستند نقل إلكتروني قابل للتداول إذا استوفيت الإجراءات المبينة في المادة 10 (1). ويعزز الاعتراف القانوني بمستند النقل الورقي وقابليته للتحويل إلى مستند النقل الإلكتروني إنشاء وتشغيل الاقتصاد الرقمي، وهو عنصر أساسي، كما هو مبين سابقا في مجموعة الأدوات هذه، في الحد من اضطراب التجارة في أوقات الأزمات.

(68) *اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا*، قرار الجمعية العامة 122/63، (فُتح باب التوقيع عليها في 11 كانون الأول/ديسمبر 2008، ولم تدخل حيز النفاذ بعد).

## *الجزء الثالث*

# توصيات للدول والأطراف المتعاقدة

# الترويج لاعتماد صكوك الأونسيترال الخاصة بحالات الطوارئ العالمية

91- يمكن لاعتماد صكوك الأونسيترال أن يساعد الدول والأطراف المتعاقدة فيما يخص مشاكل التجارة الدولية التي تنشأ أثناء حالة طوارئ عالمية. ويمكن تصنيف اعتماد صكوك الأونسيترال إلى نهج ذي شقين: (1) الحد من اضطراب التجارة؛ (2) حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة.

### نهج ذو شقين :(1) الحد من اضطراب التجارة؛ (2) حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة

*الاقتصاد الرقمي*

92- أظهرت جائحة كوفيد-19 أن هناك ضرورة لاقتصاد رقمي حيث يمكن لمؤسسات الدولة والمنشآت التجارية والمستهلكين مواصلة العمليات التجارية المنتظمة عبر الإنترنت على الرغم من أن التداول المادي في المتاجر المادية أصبح مستحيلا بسبب تدابير الوقاية من المرض. ويمكن تقليل الاضطراب التجاري أو تقليله بدرجة كبيرة إذا جرت رقمنة الإجراءات أو العمليات الحضورية أو إتاحتها عبر الإنترنت.

93- وقد يساعد اعتماد صكوك الأونسيترال التالية بشأن قانون التجارة الإلكترونية الدول على تطوير اقتصاد رقمي فعال:

- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، 2005)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022)

*شروط التجارة وسلاسل الإمداد*

94- أصبحت اتفاقية البيع، من خلال اعتماد أكثر من 90 طرفا لها، حجر الزاوية في مواءمة القانون المتعلق ببيع البضائع على الصعيد الدولي. ومع الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية البيع في عام 2020، تزداد أهميتها وضوحا خلال الأزمات العالمية حيث تتعطل سلاسل الإمداد بشدة بسبب التدابير غير المتوقعة. وقد تسهم قواعد روتردام أيضا في الحد من اضطراب سلاسل الإمداد الناجم عن نقل البضائع.

### *وضع نظم قوية للائتمان والإعسار*

95- قد تكون الدول التي لديها سياسة مالية واضحة تشمل نظما قوية للائتمان والإعسار أفضل استعدادا في أوقات الأزمات العالمية. ومن ثم يمكن لصكوك الأونسيترال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والإعسار والمعاملات المضمونة أن توفر إرشادات للدول. وتُعتبر صكوك الأونسيترال التالية مفيدة في تزويد الدول بإطار لنظمها الائتمانية والإعسارية:

- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997) مع دليل الاشتراع والتفسير (2013)
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة (2016)
- دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الاعسار. الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة (2022)

### *حل المنازعات التجارية بسبب اضطراب التجارة*

96- يُعَدُّ وجود إطار منسق لإنفاذ قرارات التحكيم واتفاقات التسوية الدولية أمرا بالغ الأهمية في حل المنازعات التجارية. ويصبح هذا الأمر أكثر أهمية في أي أزمة عالمية قد تزداد فيها المنازعات التجارية بشكل حاد، ومن الضروري حل هذه المنازعات بكفاءة للحد من تراكم القضايا. وتُعَدُّ صكوك الأونسيترال التالية مفيدة في تنسيق آليات الدول لتسوية المنازعات، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالإنفاذ:

- اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها ("اتفاقية نيويورك")
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ("اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة")
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها مع دليل الاشتراع (2018)

97- وإلى جانب نظم الإنفاذ، ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لتسوية المنازعات عبر الإنترنت، التي يمكن أن تكون بديلا مفيدا لتسوية المنازعات. ولذلك قد تكون ملاحظات الأونسيترال التقنية بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (2016) دليلا مفيدا للدول التي تسعى إلى إرساء أو تنفيذ أو اعتماد أفضل الممارسات في نظم تسوية المنازعات عبر الإنترنت.

### *اعتماد صكوك الأونسيترال يتوقف على استراتيجية/نهج الدولة ومطالب أصحاب المصلحة فيها*

98- لكل دولة استراتيجيتها ونهجها الخاصان المتوائمان مع ما تمر به من مراحل مختلفة من النمو والتنمية. وهناك أيضا عدد محدود من الموارد المتاحة للدولة عند اعتماد معايير جديدة، أي أن اعتماد صك الأونسيترال يستلزم موارد كثيرة لتعيين كيفية تفاعل صك الأونسيترال ذي الصلة مع التشريعات المحلية القائمة (إن وجدت). ويتطلب تعيين ما إذا كان ينبغي اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بكامله أو مواد محددة منه فقط إجراء

مشاورات عامة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين قد يتأثرون باعتماد صكوك الأونسيترال المذكورة. ويتبع ذلك عملية الاعتماد والتنفيذ.

99- وهذا يعني، في الممارسة العملية، أن بعض صكوك الأونسيترال قد تكون لها الأولوية على صكوك أخرى، تبعا لاحتياجات الدولة. وقد ترغب الدول في أن تركز أولا على سن تشريعات لمنع الاضطراب التجاري الذي تواجهه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مثل النظر في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الإعسار، الجزء الخامس: قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. وإذا سمحت الموارد، يمكن للدول عندئذ أن تنظر على نحو متزامن في سن تشريعات بشأن قوانين التجارة الإلكترونية، التي ثبتت أيضا أهميتها وملاءمتها للتجارة خلال جائحة كوفيد-19.

## *مستقبل التجارة وصكوك الأونسيترال وكيف يمكن أن تساعد الدول والأطراف المتعاقدة في حالات الطوارئ العالمية المقبلة*

100- أظهرت جائحة كوفيد-19 أن حدثا واحدا يمكن أن يسبب اضطرابات تجارية كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تواصل بعض الدول التعامل مع الأثر الاقتصادي للتدابير المتخذة لاحتواء الجائحة في حين أن دولا أخرى تسعى إلى إطلاق عملية تعافي اقتصاداتها. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستخلصة من جائحة كوفيد-19 في أهمية وجود اقتصاد رقمي فعال يمكن من خلاله لجميع أصحاب المصلحة المحتملين، أي الدول والأطراف المتعاقدة، أن يواصلوا مزاولة نشاطهم أو يوفروا الخدمات والسلع الضرورية بأقل قدر ممكن من التعطيل.

101- ولذا لا يمكن تجاهل أهمية إنشاء اقتصاد رقمي ونظام إيكولوجي رقمي دولي ومنسق. وكما ذكر آنفا، فإن اعتماد صكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية يمكن أن يساعد الدول كثيرا في توفير إطار تشريعي لاقتصاد رقمي فعال. وتكمن الفائدة الإضافية لاعتماد صكوك الأونسيترال هذه في إنشاء اقتصاد رقمي منسق، تكون فيه القواعد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واحدة عبر الدول. فعلى سبيل المثال، من شأن القبول المنسق للمعادلة الوظيفية للمستندات الإلكترونية والاتصالات الإلكترونية أن يقلل كثيرا من عدم التيقن من الصحة القانونية لعرض العقود وقبولها وتكوينها وأدائها وإنفاذها.

102- وعلاوة على ذلك، وكما نوقش سابقا، هناك صكوك أخرى للأونسيترال يمكن أن تساعد أيضا على منع تعطل التجارة في حالات الطوارئ العالمية، مثل اتفاقية البيع، التي تهدف إلى مواءمة شروط التجارة للتقليل إلى أدنى حد من اضطرابات سلاسل الإمداد. وتدعم صكوك الأونسيترال أيضا الحصول على الائتمان، وتعزز الكفاءة في إجراءات الإعسار، وتيسّر تسوية المنازعات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العديد من المناقشات حول صكوك الأونسيترال هذه تشير إلى الاقتصاد الرقمي، مثل كيفية رقمنة آليات وإجراءات تسوية المنازعات أيضا. وقد دفعت جائحة كوفيد-19 تلك المناقشات إلى دائرة الضوء، حيث تكتسب المناقشات حول الآثار القانونية لاعتماد جلسات التحكيم عبر الإنترنت وإصدار قرارات التحكيم الرقمية أهمية عملية. ويسلط انخفاض التكاليف (من منظور زمني ونقدي) لإجراء عمليات التحكيم على المستوى الرقمي الضوء على أهمية صكوك الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية وتفاعلها مع صكوك الأونسيترال الأخرى. وصكوك الأونسيترال مصممة أساسا بحيث يكمِّل بعضها بعضا، وجميعها مصممة مع مراعاة الصورة الأوسع لتمكين التجارة الدولية.

103- وتستطيع الدول التي اعتمدت بالفعل معظم صكوك الأونسيترال أن تستخدم الأحكام ذات الصلة في حال حدوث حالة طوارئ عالمية. ولعل الدول التي اعتمدت بعض صكوك الأونسيترال فقط تود أن تنظر أيضا في الانضمام إلى صكوك الأونسيترال الأخرى التي سُلِّطَ عليها الضوء في مجموعة الأدوات هذه. ولعل الدول تود أيضا أن تنظر في الصكوك المقبلة التي تجري مناقشتها حاليا، وخصوصا فيما يتعلق بالموضوعين المتعلقين بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والرقمنة، اللذين حُدِّدا كموضوعين يتعين على الأونسيترال مواصلة استكشافهما.

104- ومع ذلك، يجوز للدول التي لم تعتمد صكوك الأونسيترال بعد أن تنظر في قوانين الأونسيترال النموذجية والمذكرات التقنية والمذكرات التوجيهية وغيرها من الموارد، التي يمكن أن: (أ) توفر على الأقل مصدر إلهام موضوعي لإطار تشريعي قد ترغب في الأخذ به إذا لم تكن مستعدة لاعتماد اتفاقية أو قانون نموذجي بكامله؛ (ب) تقدم معلومات عن الكيفية التي نفذت بها دول أخرى أطرا قانونية معينة، مثلا في ميدان التجارة الإلكترونية أو الإعسار، يمكن استخدامها لاحقا كمعيار مرجعي للنظر فيه.

105- ويمكن للأطراف المتعاقدة أن تستفيد من قواعد الأونسيترال، بصرف النظر عما إذا كانت تعمل في دولة اعتمدت صكوك الأونسيترال أم لا. فعلى سبيل المثال، قواعد الأونسيترال للتحكيم وقواعد الأونسيترال للوساطة هي مواد يمكن للأطراف المتعاقدة الاعتماد عليها عند الاضطرار إلى بدء إجراءات تحكيم أو وساطة أثناء حالة طوارئ عالمية، لأن كلا النوعين من القواعد يسمح بعقد جلسات استماع عن بعد ويضع أساسا مشتركا أصدره طرف محايد لكي تعتمد عليه الأطراف المتعاقدة.

2401389A